وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم تجارية
رقم.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم تجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

عنــوان الموضـوع:

التقنيات البنكية في تمويل التجارة الخارجية

دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي BEA "وكالة برج بوعريريج 058"

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية

إعـداد الطالبة :
- بلقرع أمينة

إشـــراف :
- أ.د. خبابة عبد الله

أعضاء لجنـة المناقشة:

اللقب والاسم	الجامعة	الصفة
د. فرحات عباس	جامعة المسيلة	رئيسا
أ.د. خبابة عبد الله	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د. بن حوحو محمد	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017 / 2018

شكر وتقدير:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى، على أن من علي، ويسير لي إتمام هذا العمل فلك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ، ولك الحمد بعد الرضا.

ويشرفني ويسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر،وعظيم التقدير، وخالص الامتنان إلى أستاذي الفاضل خبابة عبد الله، لقبوله الإشراف على هذه المذكرة، ولما أفادني به من نصائح وإرشادات وتوجيهات، وكذا صبره معي، كما أحيي فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة فجزاه الله عني كل الخير.

وأوجه الشكر أيضا إلى كل من مدير بنك الجزائر الخارجي لوكالة "برج بوعريريج " ومدير مجمع كوندور على مساعدتهم لي في إنجاز هذا العمل.

كما أتوجه بأسمى عبارات الشكر والعرفان لكل موظفي بنك الجزائر الخارجي "وكالة برج بوعريريج"وعلى رأسهم السيد إيدير على حسن استقباله وتقديمه كل المساعدات اللازمة خلال الدراسة الميدانية.

وأيضا كل من موظفي مديرية الموارد البشرية والمحاسبة لمجمع كوندور فجزاهم الله كل خير .

ولايفوتوني أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بتخصيص جزء من وقتهم لقراءة ومناقشة هذا العمل.

إهـداء:

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله إلى من آثروني على أنفسهم

إلى من علموني علم الحياة إلى من أظهروا لي ماهو أجمل من الحياة

والداي حفظهما الله

إلى إخوتي و أخواتي

إلى جميع أصدقائي المقربين

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات

إلى من جعلهم إخوتي في الجامعة ومن أحببتهم في الله

إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد

إليكم جميعا أهدي جهدي وثمرة عملي

أمينة

الفهارس

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
الإهداء	
الشكر	
المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة عامة	أ –ب –ج
الفصل الأول: البنوك وتمويل التجارة الخارجية	
تمهيد	05
المبحث الأول:مفاهيم عامة حول البنوك	06
المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك	06
المطلب الثاني:وظائف البنوك	07
المطلب الثالث:أنواع البنوك	10
المبحث الثاني:تمويل التجارة الخارجية	12
المطلب الأول:تعريف التمويل وأساليبه	12
المطلب الثاني:مخاطر الضمانات والتمويل	14
المطلب الثالث: معاملات التسوية في التجارة الخارجية	16
المبحث الثالث: التقنيات البنكية لتمويل التجارة الخارجية	21
المطلب الأول:التمويل قصير الأجل	21
المطلب الثاني:التمويل متوسط وطويل الأجل	23
المطلب الثالث:التمويل عن طريق الإعتماد المستندي.	24
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الجزائري الخارجي BEA وكالة برج بوعريريج (058)	
تمهيد	29
المبحث الأول: تقديم عام لبنك الجزائر الخارجي	30

المطلب الاول: لمحة عن بنك الجزائر الخارجي	30
المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الجزائر الخارجي	32
المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي	33
المبحث الثاني: مساهمة البنك الجزائر الخارجي في تمويل التجارة الخارجية	41
المطلب الأول: الملفات الممولة في الفترة 2016-2018	41
المطلب الثاني: دراسة ملف عن طريق الاعتماد المستندي "شركة كوندور"	43
المبحث الثالث: العمليات المالية الخارجية لبنك الجزائر الخارجي	49
المطلب الأول:التحويلات المالية إلى الخارج	49
المطلب الثاني: التحصيلات المالية من الخارج	53
خلاصة	59
الخاتمة العامة	61
قائمة المراجع	
قائمة الملاحق	
ملخص	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	التحويلات المالية لبنك الجزائر الخارجي 2018/2016	49
(2)	التحويلات المالية لبنك الجزائر الخارجي حسب الأهداف الإقتصادية 2017/2016	51
(3)	التوزيع الجغرافي لتحويلات بنك الجزائر الخارجي لسنة 2017	52
(4)	تطور التحصيلات المالية لبنك الجزائر الخارجي لسنة 2017/2016	53
(5)	التوزيع الجغرافي لتحصيلات بنك الجزائر الخارجي لسنة 2017	57

قائمة الأشكال

رقم الجدول	عنوان الاشكال	الصفحة
(1)	سير السند لأمر	20
(2)	الهيكل التنظيمي العام لبنك الجزائر الخارجي	34
(3)	الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي وكالة "برج بوعريريج"	36
(4)	اسهامات بنك الجزائر الخارجي في تمويل التجارة الخارجية خلال الفترة الممتدة من 2016-2018	42
(5)	التوطين البنكي	45
(6)	تحويلات بنك الجزائر الخارجي حسب طريقة الدفع لسنة 2017	50
(7)	تحويلات بنك الجزائر الخارجي حسب الأهداف الاقتصادية لسنة 2016	52
(8)	التوزيع الجغرافي لتحصيلات بنك الجزائر الخارجي سنة2017	58

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
(1)	الفاتورة الشكلية
(2)	طلب فتح التوطين
(3)	التعهد
(4)	وثيقة الخصم من حساب المستورد
(5)	وثيقة المراقبة
(6)	طلب فتح الاعتماد المستندي
(7)	وثيقة MT 700
(8)	التسوية النهائية
(9)	وثيقة حساب المستورد المدين
(10)	الفاتورة النهائية
(11)	سند الشحن

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

تحتل عملية التطور الاقتصادي مكانة الصدارة حيث تعتبر من أهم وأصعب الأمور التي تواجهها المجتمعات المعاصرة، ولهذا أخذت الدول تتسابق إلى أفضل الطرق التي تساعد على تطوير الحياة الاقتصادية ومواكبة التطور التكنولوجي، فاتجهت بذلك إلى الاستثمارات باعتبارها أهم العوامل المحققة للتنمية الاقتصادية، حيث أن الاستثمار يمثل طاقة إنتاجية جديدة لإقامة مشاريع فتية أو التوسع في المشاريع الموجودة، وهذه الأخيرة بحاجة إلى تمويل.

ولهذا الغرض كانت المصارف من أهم المنشآت المالية الحيوية في النظام المصرفي التي تلعب دورا رياديا واستراتيجيا في تحقيق أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة، هذا فضلا على أنها تعتبر المحرك الأساسي لاقتصاد أي دولة، وذلك من خلال دورها كوسيط مالي، وبذلك فهي تساهم جوهريا في تصعيد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال ماتقوم به من عمليات تجميع الموارد المالية عن طريق الادخار لإعادة توجيهها في عمليات تمويل المشاريع الاقتصادية، في إطار مايسمى بالقروض البنكية التي تعتبر أداة مصرفية فعالة لتحقيق التنمية الوطنية المستدامة، خاصة فيما يتعلق بتمويل التجارة الخارجية التي تحتل مكانة مرموقة في معظم الاقتصاديات، حيث توفر للاقتصاد ماتحتاج إليه من السلع والخدمات غير المتوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد، وفي الوقت نفسه تمكنه من التخلص من فائض السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير، وعلى هذا الأساس فإن التجارة الخارجية همزة وصل بين البلدان والركيزة الأساسية لكل بلد، ولذلك تبقى الدراسات والأبحاث المستمرة متواصلة لترقية وتطوير هذا القطاع، بتحسين طرق وأساليب وتقنيات التمويل التي تساعد في تقليل المخاطر التي يمكن أن تواجه المتعاملين الاقتصاديين أثناء القيام بعمليات التصديرو الاستيراد، حيث أصبح التركيز على إيجاد الطرق المثلى للتمويل من أكبر انشغالات الأعوان الاقتصاديين والمؤسسات قصد تحقيق الثقة وضمان السير الحسن للعمليات التجارية.

1- الاشكالية:

من خلال ماتقدم وعلى اعتبار أن البنوك تلعب دورا هاما في تمويل مختلف المشاريع، حيث أولت الجزائر اهتماما كبيرا لهذه المنشأة المالية من خلال الإصلاحات التي أحدثتها على النظام المصرفي، وهذا يؤدي بنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ماهي التقنيات التي تستخدمها البنوك في عملية تمويل التجارة الخارجية؟

حتى يتسنى لنا الإلمام بجوانب الموضوع كان لابد من تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالتجارة الخارجية؟
- ماهو دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية؟
- ماهي مختلف تقنيات تمويل التجارة الخارجية؟

2- فرضيات الموضوع:

وللإجابة على هذه الأسئلة الفرعية وضعنا الفرضيات التالية:

- تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز التي تعتمد عليها الدول في الاقتصاد.
- للبنوك دور جوهري في تمويل التجارة الخارجية.
- يعتمد بنك الجزائر الخارجي على الاعتماد المستندي للتمويل كأداة فاعلة في تمويل ودفع المعاملات التجارية الدولية.

3- أسباب اختيار الموضوع:

- أن الموضوع في صلب الإختصاص المدروس والمتمثل في " مالية وتجارة دولية".
- رغبتي في إلقاء الضوء على التقنيات البنكية للتمويل الخارجي وأهميتها في المجال الإقتصادي.
- الرغبة الشخصية في التقرب من عمل البنوك وهذا من خلال دراسة الحالة المتمثلة في بنك الجزائر الخارجي وكالة برج بوعريرج (058).

4- أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على البنوك وكيفية تمويلها للمؤسسات، وبالتالي تحريك وتفعيل الدورة الاقتصادية، بالإضافة إلى محاولة معرفة الحالة التي وصل إليها القطاع المصرفي وكذا مدى مساهمته في تمويل التجارة الخارجية.

5- أهداف البحث:

وتتمثل أهداف البحث فيمايلي:

- محاولة التعرف على أهم مصادر التجارة الخارجية.

- إظهار أهمية تمويل التجارة الخارجية في البنوك التجارية.
- تحليل التقنيات البنكية المستخدمة لغرض تمويل التجارة الخارجية.

6- حدود البحث:

الحدود المكانية: أجريت هذه الدراسة في بنك الجزائر الخارجي BEA وكالة برج بوعريريج 058.

الحدود الزمانية: امتدت دراستنا الميدانية من 10افريل 2018 إلى غاية 06 ماي 2018.

الحدود الموضوعية: تم تسليط الضوء على الجهاز المصرفي الجزائري.

تناولنا بحثنا هذا من الجانب النظري بتعريفنا لكل من البنوك، التجارة الخارجية وكذا أهم أساليب التمويل القصيرة، المتوسطة، وطويلة الأجل، وتكمن الحدود المكانية في الجانب التطبيقي وذلك من خلال الدراسة التي قمنا بها في بنك الجزائر الخارجي وكالة برج بوعريريج.

7- المنهج المستخدم:

لقد قمنا باختيار المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على الإشكالية المطروحة في هذا البحث والأسئلة الفرعية وكذا اختيار فرضيات الدراسة من خلال عرض أهم التقنيات المستعملة في البنوك لتمويل التجارة الخارجية وقد تم الإستعانة بدراسة حالة في الدراسة الميدانية التي مكنتنا من تحليل وتطبيق جانب المعلومات الخاصة بتقنية الاعتماد المستندي على الواقع العملي.

8- تقسيمات البحث:

لمزيد من التوضيحات لهذا الموضوع اعتمدنا فصلين حيث تناولنا في الفصل الأول البنوك وتمويل التجارة الخارجية، أما بالنسبة للفصل الثاني فحاولنا تطبيق الجانب النظري من خلال دراسة ميدانية حول تقنيات التمويل المعتمدة في بنك الجزائر الخارجي وكالة برج بوعريريج (058).

الفصل الأول

البنوك وتمويل التجارة الخارجية

تمهيد:

مما لاشك فيه أن أي وحدة إنتاجية من الوحدات العاملة في قطاع الأعمال سواء كانت مؤسسة فردية أو شركة أشخاص أو مساهمة أو مؤسسة خاصة أو عامة فهي تحتاج إلى موارد مالية تفوق إمكانياتها وقدراتها الذاتية ولتلبية احتياجاته التمويلية فهي تبحث عن التمويل من خلال الاتصال والأسواق المالية وبناءا على ذلك يمكن اعتبار البنوك بأنواعها المختلفة المصدر الأساسي لتمويل هذه المؤسسات.

حيث يعتبر البنك العنصر الحيوي لاقتصاد البلاد والحياة الاقتصادية،فهي أداة لتنفيذ السياسة النقدية وتمويل المؤسسات الاقتصادية، حيث ينتج للبنك حقوق تمثل أصله ويترتب عليه التزامات تمثل خصومه، ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك.

المبحث الثاني: تمويل التجارة الخارجية.

المبحث الثالث:التقنيات البنكية لتمويل التجارة الخارجية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك

يعتبر البنك من المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، فالبنك بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وأولئك الذين يحتاجون لهذه الأموال، حيث يعتبر من أهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد خصوصا في المعاملات التجارية الخارجية.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك

أ: نشأة البنوك

لم تكن البنوك في أول ظهور لها بشكلها الحالي ودائما جاءت كنتيجة لتطور الأفكار والأساليب التي تبحث عن سبل ناجحة في حفظ الودائع من الضياع، إذ كان الأفراد في الماضي يودعون أموالهم لدى فئة الصيارفة والصافة لحفظها وحراستها لقاء الحصول على شهادات إيداع لإثبات ملكيتهم لها، ويحصل الصيارفة في المقابل على عمولة لاحتفاظهم بالأموال المودعة لديهم ومع تطور هذه المعاملات أصبح الصيارفة هم من يحفزون الأفراد على إيداع أموالهم مقابل فائدة يدفعونها لهم، وهنا فكرة الاتفاق على مكان معين يلتقي فيه أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز، أطلق عليه كلمة " Banco" وهي كلمة إيطالية تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة وحفظ الأموال، ثم تطور هذا المعنى ليقصد به المنضدة "Comptoir" التي يتم فوقها عد وتبادل العملات ثم أصبحت تدل على المكان الذي يتم فيه عملية تحويل العملات.

وكانت البدايات الأولى للعمليات المصرفية تعود إلى عهد بابل العراق القديم ولقد منح الصيارفة عملائهم إمكانية سحب مبالغ تتجاوز أرصدة ودائعهم (السحب على المكشوف) مما أدى في النهاية إلى إفلاس عدد من بيوت الصيارفة، نتيجة تعذر الوفاء بالديون الأمر الذي دفع المعكرين في أواخر القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء بيوت صيارفة حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها، وفي سنة 1587م تم إنشاء أول بنك حكومي في البندقية باسم " Banco detapiazzadirialto" ومنذ بداية القرن الثامن عشر أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا، وفي القرن التاسع عشر شوهد تعديل في قوانين إنشاء البنوك سمحت بتكوين بنوك في شكل مساهمة وتأسيس العديد من البنوك في الائتمان الزراعي والصناعي.[1]

[1] محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصاريف، ط1،دار النهضة العربية، بيروت ، لبنان، 2002،ص20.

ب: تعريف البنوك: يمكن إعطاء عدة تعريفات للبنوك أبرزها:

– البنك هو منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عند حاجة الجمهور، أو منشآت الأعمال أو الدولة بغرض اقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة.[1]

وحسب محمد سعيد أنور سلطان أنه عبارة عن مؤسسة هدفها قبول الودائع ومنح القروض والقيام ببعض الخدمات المرتبطة بمثل هذه المعاملات، وكذلك البنك هو مؤسسة مهمتها الأساسية والعادية الحصول من الجمهور على الأموال في شكل ودائع أو بشكل آخر تستخدمها لحسابها الخاص في عملية الخصم أو القرض أو عمليات مالية.[2]

المطلب الثاني: وظائف البنوك

يلعب البنك دور الوسيط بين الذين لديهم فائض (المودعين) والين لديهم عجز (المقرضين) فهو يقوم بعدة وظائف تقليدية وحديثة وهي كالتالي:[3]

أولا: الوظائف التقليدية: تتمثل أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية في قبول وفتح الحسابات المصرفية ومنح القروض وتقديم الخدمات المصرفية.

1–الودائع المصرفية:تتمثل في المبالغ المالية التي يسلمها العميل للبنك وتتميز بخاصيتين:

– أن البنك يمتلك النقود المودعة، وله حرية كاملة في استخدامها وتوظيفها خاصة في عمليات الائتمان.

– أن المودع يستطيع التصرف في المبالغ المودعة لدى البنك سواء سحبها أو استردها مباشرة أو سددها لشخص آخر عن طريق سحب شيكات أو ذلك كله بموجب الاتفاق الذي تم بينه وبين البنك.

ويمكن تقسيم الودائع إلى ثلاث أنواع كالتالي:

أ– الودائع الجارية (الودائع تحت الطلب): هي الودائع التي يمكن للعميل السحب منها في أي وقت يشاء دون إشعار مسبق للبنك ويتم السحب منها عن طريق الشيكات أو أوامر الدفع التي من العميل للبنك وهي ودائع لا تدفع البنوك عنها فوائد سحب إلا إذا بلغت قدرا معينا.

[1] شاكر قزويني، محاضرات في الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، 2000، ص25.
[2] فريدة يعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، 2003،ص62.
[3] إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، ط1، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2005، ص19.

ب-الودائع لأجل: هي تلك الودائع التي يلتزم العميل بعدم سحبها أو جزء منها إلا عند حلول أجل الاستحقاق المتفق عليه ولا يلتزم البنك بردها إلا عند حلول هذا الأجل وهذه الودائع يدفع البنك عنها الفوائد.

ج- الودائع الادخارية: هي تلك الودائع التي يقوم المودع بإيداعها في البنك لفترات طويلة في غرض تجميعها في شكل مدخرات، بحيث يتقاضى عنها فوائد.

2- فتح حساب الودائع المصرفية:

بعد أن يوافق البنك على قبول ودائع العميل، فإنه يقوم بفتح حساب له يسمى "حساب الودائع" وفي عرف البنك يسمى بحساب الشيكات، وهذا الحساب يتقيد فيه ما يودعه العميل أو ما يودعها الغير لحسابه، وكذلك يقيد فيه ما يقوم العميل بسحبه.[1]

3- منح الائتمان (القروض):

إن الأموال التي يتلقاها البنك من العملاء في شكل ودائع لا يمكن أن تبقى مجمدة فالقانون يسمح للبنوك باستعمالها تحت كامل مسؤولياتها، بتقديمها للمتعاملين الاقتصاديين الجديرين بالثقة والذين هم في حاجة إلى رؤوس أموال للاستثمار، الإنتاج والاستهلاك.

4- الخدمات المصرفية:

يقوم البنك التجاري بالأعمال المصرفية والمتمثلة في خلق النقود عن طريق تلقي الودائع وتوظيفها وكذلك يقوم بعمليات الوساطة بين المقرضين والمقترضين لتحقيق الربح،والخدمات المصرفية التي تقوم بها البنوك متعددة نذكر منها:[2]

أ- عملية تحصيل الأوراق التجارية:

يقوم البنك بتحصيل قيمة الورقة التجارية من مدين عميله وذلك بتظهير الورقة التجارية للبنك، ويترتب على ذلك التزام البنك المظهر إليه بالمطالبة بقيمة الورقة التجارية في أجل استحقاقها، ويكون ذلك بطلب من حاصل هذه الورقة، ومقابل هذه العملية يتحصل البنك على عمولة تعرف ب "عمولة التحصيل" إلا أنها ضئيلة.

[1] عوض بدير الحداد، تسويق الخدمات المصرفية، ط1، البيان للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ص19.

[2] محمد توفيق سعودي، الوظائف غير التقليدية للبنك التجاري، ط1، دار الأمين للنشر، القاهرة، 2002، ص16-18.

ب- إيجار الخزائن الحديدية:

هي نوع من الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك التجاري لعملائهم، وهذه الخدمة تحققفوائد لبنك العميل، ودور البنك يقتصر على حماية الخزينة فقط وجعلها تحت تصرف العميل.

ثانيا: الوظائف الحديثة:

بالإضافة إلى الوظائف التقليدية التي تقوم بها البنوك هناك وظائف أخرى ازدادت أهميتها مع التطور الذي شهده العمل المصرفي يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

1- عملية الأوراق المالية: تتمثل الخدمات التي يقدمها البنك للأفراد والشركات في هذا المجال فيمايلي:

1-1- خدمات مقدمة للأفراد:

- شراء وبيع الأسهم والسندات لصالح العميل بناءا على طلبه أو بتحويل منه.

- التسليف على الأوراق المالية، فالبنك يقدم لعميله قروضا بناءا على حصوله على الأسهم والسندات.

- تكوين محفظة الأوراق المالية، وذلك لحفظها لحساب العميل وتولي تسييرها لتحقيق أفضل توظيف ممكن لصالح العميل.

1-2- خدمات مقدمة للشركات:

- زيادة رأس مال الشركة عن طريق إصدار أسهم جديدة لها.

- زيادة موارد الشركة عن طريق ترويج مستنداتها.

2- عمليات الصرف الأجنبي:

- بيع وشراء العملات الأجنبية وإصدار شيكات بالعملة الأجنبية وبيعها لعملائها مسحوبة على مراسلي البنك في الخارج.

- صرف الشيكات المسحوبة على البنك من مراسلة في الخارج.[2]

[1] زياد رمضان،إدارة البنوك، ط3،وائل للنشر، عمان، 2006، ص17.

[2] عبد المطلب عبد المجيد، النظرية الاقتصادية وتحليل جزئي وكلي للمبادئ، ط1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية،مصر، 2003،ص346.

– خدمات تمويل التجارة الخارجية باستخدام الكمبيالات المستندية، اعتماد مستندي، وشراء التزامات التصدير.

المطلب الثالث: أنواع البنوك:

1- البنك المركزي:

يمثل قمة الهرم المصرفي لأي بلد كونه السلطة الوحيدة المخول لها بإصدار النقود وتسيير سياسة الدولة النقدية .[1]

2- البنوك الإسلامية:

هي مؤسسات مالية مصرفية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية تستمد مطلقها من الشريعة الإسلامية، تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا وفق أحكام الشريعة.[2]

3- بنوك الاستثمار(بنوك الائتمان):

تتمثل عملياتها في مساعدة الأشخاص الذين يوجهون كافة اهتماماتهم لتحديث رؤوس الأموال الثابتة (مصنع، عقار، أرض...) فهي متعددة على أموال غير قابلة للطلب الفوري.[3]

4- بنوك الادخار والتوفير:

هي بنوك تتكون من وحدات صغيرة الحجم منتشرة جغرافيا لكي تكون قريبة من الفئات ذوي الدخول المحددة، وتتميز بانخفاض الحد الأدنى للإيداع حتى تمكن من جذب مدخرات القاعدة الشعبية العريضة.[4]

5- البنوك التجارية:

هي مؤسسات مالية تلعب الوساطة بين مجموع الأطراف التي تشهد فائضا ماليا والأطراف التي تشهد عجزا ماليا، فنشاطاتها يركز أساسا في قبول الودائع من الجمهور ومنح الائتمان للاقتصاد.

---

[1] بوشوشة محمد: مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006-2007، ص 46.

[2] محمد أحسن الحضري، البنوك الإسلامية، إيزاك للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة3، 1999 ، ص17.

[3] محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، ط1، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص22.

[4] Ammour Ben Halima, Le système bancaire Algérien, Edition Dahlab, Alger, 1999, p103-104.

6- البنوك المتخصصة:

تمتاز هذه المصارف عن غيرها من البنوك الأخرى بأنها تتخصص في قطاع معين من القطاعات وتقتصر عملياته الرئيسية وقروضه على ذلك القطاع نذكر منها:[1]

أ- بنوك التنمية (التسليف الصناعي):

يختص في تمويل مشروعات صناعية جديدة والمساهمة في انشائها ومدها بالأموال اللازمة والآلات أو غير ذلك من وسائل المساعدة.[2]

ب- بنوك التنمية (التسليف الزراعي):

تختص في تمويل النفقات الزراعية والحصاد، وشراء الآلات الزراعية.

ت- البنوك العقارية:

هي منشآت مالية يقتصر عملها في تقديم قروض بضمان عقار (أراضي...) وتقديم قروض الجمعيات ومنشآت الإسكان.[3]

ث- بنوك التجارة الخارجية:

تقوم هذه البنوك بتمويل التجارة الخارجية والمعاملات الدولية بهدف النهوض وتنميتها من خلال منح تسهيلات مصرفية وائتمانية.[4]

7- البنوك الشاملة:

هي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل والتعبئة بأكبر قدر ممكن من المدخرات.

[1] جميل الزيدانين السعودي، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999، ص167.

[2] عبد النعيم مبارك، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص433.

[3] خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص20.

[4] بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، ص 51.

المبحث الثاني: تمويل التجارة الخارجية.

يلجأ المتعاملين الاقتصاديين إلى تمويل صفقاتهم التجارية بالوسائل اللازمة لذلك من أجل تغطية العجز المالي المؤقت الذي يواجه عملية إتمام العمليات التجارية وتعدد أساليب التمويل والتي يتم تفصيلها في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف التمويل وأساليبه

أولا: تعريف التمويل

هو توفير الأموال اللازمة للقيام بمشاريع اقتصادية وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة إليها".[1]

ثانيا: أساليب التمويل

1- أساليب التمويل التقليدية:

أ- السند لأمر:

عبارة عن وثيقة يعتمد بواسطتها شخص معين لدفع مبلغ آخر في تاريخ لاحق (تاريخ الاستحقاق).

أ- السفتجة أو الكمبيالة:

هي عبارة عن ورقة تجارية تظهر ثلاثة أشخاص في آن واحد وتسمح بإثبات ذمتين في نفس الوقت.

ج- السند الرهن:

مثله مثل الأوراق التجارية السابقة الذكر يمكن تقديمه للبنك بغرض الخصم كما يمكن تحويله إلى وسيلة دفع بإدخاله في التداول وانتقاله بين الأفراد.[2]

د- رسالة صرف:

هي أمر كتابي من طرف المصدر إلى المستورد بطلب دفع مبلغ معين .

هـ- الدفع عن طريق الصكوك:

الصك هو أمر خطي بدون شروط مسبقة لدفع مبلغ محدد لصالح المستفيد.[3]

[1] رابح الزبيري، التمويل وتطور قطاع الفلاحة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1988، ص8.

[2] عوض بدر الحداد، تسويق الخدمات المصرفية، ط1، البيان للطباعة والنشر، القاهرة، 1999، ص19.

[3] حسن النجفي، دراسات مالية ومصرفية، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص 42.

2-أساليب التمويل الحديثة:

أ-التحصيل المستندي:

التحصيل المستندي هو أمر يصدر من البائع إلى البنك الذي يتعامل معه لتحصيل مبلغ معين من المشتري مقابل تسليمه مستندات الشحن الخاصة بالبضاعة المباعة إليه.[1]

ب-وثائق مقابل الدفع (DIP):

بنك المشتري المكلف بالتحصيل لا يقدم المستندات للمحسوب عليه إلا مقابل الدفع الفوري حسب النظرية الدولية وفي هذه الحالة هناك اقتراحين يمكن طرحهما:

الاقتراح الأول: إما أن يقبل المشتري الدفع وبالتالي يستلم الوثائق التي تسمح له بالامتلاك وإخراج البضاعة عند وصولها.

الاقتراح الثاني: أو أن المشتري لايستطيع أو لايريد التسديد عند الناقل أو في المستودع حسب تعليمات البائع حتى يتم الدفع أو إيجاد مشتري آخر.[2]

ج- وثائق مقابل القبول(DIP):

بنك المشتري يسلم الوثائق والمستندات للمسحوب عليه، مقابل سحب سند الذي يدوم عامة من 30إلى 90 يوما بعد تاريخ البعث.[3]

د- الدفع عن طريق التحويل البنكي(التحويل الحر):

البائع يرسل البضائع مباشرة للمشتري مرفقة بوثائق الإرسال للعنوان حسب الاتفاق الذي جرى في العقد، كما يستقبل المشتري البضائع المرسلة يعطي الأمر بتحويل مقدار المبلغ إلى بنكه لحساب البائع.[4]

[1] Chambre de commerce international, Règles uniformes de la CCI relatives aux encaissements, révision de 1995, en vigueur à partir du 1er Janvier 1996, Les publication de la CCI, Paris, 2000, P10.
[2] Yves Simo, Techniques Financières Internationales, 5em édition, 1993, p72.
[3] Farouk Bouyacoub, L'entreprise et le financement bancaire, casbah éditions, 2000,P 254
[4] Philippe Guarsuault et stephanepriami, les opération bancaires à l'international banque , paris ,1997, p54.

المطلب الثاني: مخاطر وضمانات التمويل.

رغم أهمية التجارة الخارجية إلا أن عملياتها لا تكاد تخلوا من مخاطر تعرقلها، لهذا وجدت ضمانات لتفادي ذلك وسوف نوضح هذا فيما يلي:

أولا: مخاطر التمويل:

1- مخاطر حسب الزمن والتي تنقسم إلى:

أ-خطر الصنع:

يحدث انقطاع أو توقف عن الصنع ويكون ذلك لأسباب تقنية أو مالية أو لأسباب مفاجئة .

ب - خطر اقتصادي:

ارتفاع الأسعار الداخلية لبلد المورد الذي يرغم عليه تحملها نتيجة ارتفاعها.[1]

2-حسب طبيعة الخطر:

أ- الأخطار السياسية:

وهي احتمال حدوث أزمات بين البلدين المتعاملين أو التغيير في الحكومات ممايؤدي إلى خلق مشاكل فيما يخص تسوية الديون.

ب- المخاطر التجارية:

وهيعدم توفر السيولة للمشتري أو عدم دفعه للآجال المستحقة و كذلك عدم استقرار الحالة المالية.[2]

ج- المخاطر المالية (مخاطر سعر الصرف) وتتضمن مايلي:

-مخاطر على الواردات:

يؤدي التخفيض في أغلب الأحيان في زيادة الواردات مما يتوقع المستوردون الوطنيون ارتفاع جديد في الأسعار ونقص الصادرات للاستفادة من فارق تغيير سعر الصرف.[3]

[1] حسين عطا غنيم، دراسات في التمويل، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، القاهرة، ط1، 1999، ص3.

[2] رايس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في ظل نظام اقتصادي لاربوي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007-2008، ص 62.

[3] صلاح الدين السياسي، إدارة الأموال وخدمات المصارف، دار الرسام، الإسكندرية، 1998، ص124.

- مخاطر على الصادرات:

على الخزينة والمؤسسة المصدرة إتباع إستراتيجية التغطية ضد مخاطر الصرف المتعلقة بالصادرات وذلك من خلال أهداف المديرية العامة فيما يتعلق بالمخاطر المالية.[1]

ثانيا: الضمانات البنكية للتمويل:

أ- العقود المتعلقة بالضمانات:

عند منح قرض فإن البنك يتحمل خطر عدم التسديد، لذا يعتبرأن قدرة زبونه غير كافية للتقليل من المخاطر بالإضافة إلى ذلك يعتبر عقد الكفالة شكل من أشكال الضمانات الشخصية يتمثل في نوعين:

1-عقد الكفالة التضامني:

هذا النوع من العقد لا يسمح للكفيل بتحديد كفالته وهذا لأنه متضامن، ويعتبر الأكثر ضمانا للدائن والأكثر راحة له من عقد الكفالة العادي.

2-عقد الكفالة العادي:

هو عقد يعطي الحق للكفيل بمناقشة الدائن على الأموال المكتف بها، وكذا تحديد تعهده اتجاه المدين الذي تعهد به.[2]

ثالثا: أنواع الضمانات

1- الضمانات الشخصية:

هو التزام شخص أو عدة أشخاص بضمان التسديد للبنك في حالة إفلاس الزبون المدين وتأخذ هذه الضمانات شكل الكفالة أو الضمان الاحتياطي أو تأمين الاعتماد.

أ- الكفالة الشخصية:

الكفالة: "هي ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة بتنفيذ الالتزام من خلال شخص يسمى الكفيل يتعهد قانونيا للدائن بالدفع إذ تبين أن المدين عاجز عن الدفع في تاريخ الاستحقاق.[3]

[1] فلاح حسين الحسني، إدارة البنوك مدخل كيفي واستراتيجي معاصر، الطبعة الأولى، 2000،ص99.

[2] علوي صورية، تقنيات التمويل والتسوية في التجارة الخارجية، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية، جامعة المدية، دفعة 2006، ص38.

[3] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر، 2003،ص49.

ب- الضمان الاحتياطي: هو ضمان لتسديد دين لورقة تجارية مثل: الخصم في تاريخ الاستحقاق في حالة ما إذا لم ينفذ المدين الرئيسي التزامه أو كان عاجز عن الدفع.

ج- تأمين الاعتماد: وتقوم به مؤسسة التأمين أو هيئة التأمين لحساب المستفيد من الاعتماد وهذا النوع من الضمان لا يوجد في الجزائر.

2- الضمانات الحقيقية : تتمثل في أصول ترهنيقدمها المقترض للبنك لضمان حالة عدم تسديد ديونه في الوقت المحدد مقابل القرض المفتوح كالعقارات أو المنقولات وتتمثل الضمانات الحقيقية في:

أ- الرهن الحيازي (رهن رأس المال المنقول): هو عقد يقوم من خلاله شخص آخر لصالح المدينبرهن أمواله المنقولة والخاصة به ضمانا لأموال الدائن في حالة عدم تسديده في تاريخ الاستحقاق.[1]

ب- الرهن الرسمي أو العقاري : هو عقد يكتسب به الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دين يكون له، وهذا النوع من الرهن يلائم القروض الطويلة الآجال بحيث أنها تعتبر كضمانات أكيدة ومحققة.[2]

المطلب الثالث: معاملات التسوية في التجارة الخارجية.

أولا: التسوية نقدا.

1 -الدفع نقدا (الدفع الفوري)

وهو الوسيلة الأكثر بساطة في الوفاء بالالتزامات تتطلب حضور كل من المستورد والمصدر، تخص المبالغ الضئيلة جدا وتستعمل في تسوية الصفقات بين المتعاملين.[3]

2-الصك السياحي:

صك بمبلغ معين يحمل اسم صاحبه، يمنحه المصرف للمسافرين، و يستعمله السياح لأنه اضمن من حمل النقود التي قد تتعرض للضياع هو قابل للصرف في مختلف أنحاء العالم.

3-بطاقة القرض:

وسيلة تجنب أصحابها من نقل السيولة الكبيرة،كما أنها توفر الأمان لصاحبها وللمستفيد.[4]

---

[1] سمير جميل حسين الفتلاوي، العقود التجارية الجزائرية،ط1، ديوان المطبوعات الجزائرية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص469-497.

[2] مسعود عبد المجيد، البنوك التجارية والبنوك الإسلامية ودورها في التنمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة الجزائ، 2014/2013، ص11.

[3] بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص36.

[4] الطاهر لطرش،مرجع سابق، ص59.

ثانيا: التسوية عن طريق الشيكات

1- التعريف بالشيك:

يعرف بأنه محرر بطلب بموجه الساحب من المسحوب عليه أن يدفع مبلغا معينا للساحب نفسه،بافتراض وجود رصيد موجب للساحب لدى المسحوب عليه.

2- أشكال الشيك:

أ-**الشيك البنكي:** هو شيك يصدر من طرف البنك بأمر من المستورد بحيث يلتزم هذا الأخير بالدفع لصالح المصدر الأجنبي بالعملة الصعبة أو المحلية.

ب-شيك المؤسسة: هو شيك محرر من طرف المستورد الذي يعطي بموجبه الأمر لبنكه بالدفع للمصدر مقابل تقديم هذا الشيك، وهو ممنوع غالبا في الدول التي تتبع تنظيمات خاصة بالصرف.

3-أنواع الشيك:

أ-**الشيك المعتمد (المؤكد):** الرصيد خلال الفترة القانونية لتقديم الصك، ويكون التأكيد عادة في بلد المشتري.

- **الشيك المؤشر:** يدل على حقيقة الرصيد المصرفي في تاريخ إتمام الصفقة، بمعنى أن البنك يقوم بإثبات الرصيد دون تجميده.

- **الشيك المسطر:** يتضمن خطيين متوازيين بينهما فراغ والحكمة منها تنبيه المسحوب عليه إلى ضرورة أن يكون المستفيد من الشيك فردا عاديا ويجب عليه تظهيرالشيك أو توكيله إلى أحد البنوك الذي يتقدم بدوره للمحسوب عليه للوفاء بقيمته.[1]

- **الأورو شيك :** هو صك معتمد محرر بإحدى العملات الأوروبية يضمن الدفع للمستفيد بواسطة بطاقة اعتماد وهو أداة في أوج تطورها.[2]

[1] جمال يرهان الدين " السندات التجارية في القانون التجاري، ديوان المطبوعات الجامعية، ص88.

[2] محمود الكيلاني، (الموسوعة التجارية والمصرفية) عمليات البنوك، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008ن ص157.

ثالثا:التسوية عن طريق التحويلات

1-تعريف التحويل: هو عملية تتمثل في ترصيد الحسابات حيث يجعل حساب المستورد مدين وحساب المصدر دائن، وتسمح هذه العملية بتحويل مبالغ ضخمة بأكثر سرعة إذ أتمت عن طريق التلكس أو السويفت.

2-أنواع التحويلات:

أ-التحويلات عن طريق البريد:

بجعل الحساب الأول مدينا والحساب الثاني دائنا بأمر من المشتري عن طريق مصلحة البريد.

ب-التحويلات البنكية:

تتم عن طريق الحوالة البنكية والتي يمكن بواسطتها أن يسدد ديونه اتجاه المصدر والذي يقوم بدوره بتحصيل مضمونها في البنك.[1]

ج- التحويل عن طريق التلكس:

يتحصل المصدرعلى قيمة السلعة المتفق عليها في أسرع وقت وبصفة مؤكدة لأن التعامل يتم بين البنوك، آخذا بعين الاعتبارعامل الثقة.

د- التحويل عن طريق السويفت:

هي شبكة دولية Society For WorldwideInterbank Financial Télécommunication مقرها "بروكسل " تأسست في 3 ماي 1973 من طرف 15 بلد، يحتوي نظام سويفت على مفتاح يجعل الدخول فيه صعب للغاية، وتشتغل هذه الشبكة 24 سا /24 سا و7أيام /7أيام، أما مدة التحويل تتعلق بطول النص والمسافة التي تقطعها، غير أن معظم الاتصالات كثيفة ومزدوجة في الخطوط الدولية.[2]

[1]Maury G et MOLL C, « Economie et Organisation de l'Entreprise », paris, 1900, p68.

[2] Banque de France service de l'information-Swift réseau de télétransmission interbancaire international, note n°61, mars1984, p2-3.

وتحتوي شبكة سويفت على 3 مستويات سير:

أ- البنك مع حاسوبه؛

ب- إشعار بوصل التحويل؛

ج- مركز الاتصال.

- كل رسالة منقولة عن طريق السويفت لها رموز خاصة وسرية لكل مستعمل.

- اسم المرسل والمرسل إليه موجودان في أول الرسالة، مرفق بنوع العملية المطلوبة؛

- مختلف كل المعلومات الضرورية لحسن التسيير محددة مسبقا، ولكل بداية فصل محدد برقمين.[1]

رابعا: التسوية عن طريق الأوراق التجارية:

1- التعريف بالورقة التجارية، ووظائفها:

الورقة التجارية محرر يتعهد بمقتضاه شخص أو يأمر شخصا آخر بأداء مبلغ من النقود في زمان ومكان معينين وهو ورقة دين قابلة للتداول بالتظهير أو المناولة.

تقوم الورقة التجارية بدورهم في الحياة الاقتصادية ككل إذ تؤدي الوظائف التالية:

- تعتبر أداة وفاء لنقل النقود.

- تعتبر أداة ائتمان للحصول على الأموال اللازمة لتمشية المعاملات الجارية.[2]

2- أنواع الأوراق التجارية:

أ- الكمبيالة: (السفتجة)

تعريف الكمبيالة:

هي محرر بمقتضاه يأمر الساحب عليه بدفع مبلغ معين بتاريخ معين إلى المستفيد، كما تشكل الكمبيالة سند دين أمرا بالدفع لأجل القرض الممنوح.[3]

[1] Monod Dédier, technique et moyen du paiement Internationaux, Paris, 1999, P69-70.

[2] نادية فوضيل، الأوراق التجارية في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005،ص7.

[3] هاني محمد أمين الإدريسي، الوجيز في الأوراق التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003،ص15.

وللكمبيالة عدة أنواع نذكر منها:

***السفتجة العادية:** ترسل السفتجة المقبولة من طرف المستورد للمصدر الاستحقاق قبل تسليم البضاعة، فيقوم المصدر بتقديمها للبنك وتسلم أمواله.

***السفتجة مقابل القبول:**تكون مقبولة الدفع في الموعد المحدد، والمستورد في هذه الحالة مطالب بالقبول في أي تاريخ تبدأ فيه مرحلة الاعتماد أو القرض.

***السفتجة للاطلاع:** ليس بالضرورة أن يكون لها وجود، فإذا طلب من المستورد الدفع فعليه بالدفع لصالح المصدر بالفاتورة الشكلية فقط التي تكون كافية للضمان.[1]

ب- السند لأمر

التعريف بالسند لأمر:

هو محرر يلزم المستورد بموجبه بدفع مبلغ محدد لصالح المصدر حيث يمكن لهذا الدفع أن يكون عند الطلب أو لأجل.

كيفية سير سند لأمر:

المخطط رقم (1) سير السند لأمر

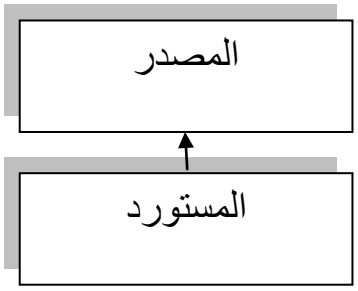

2 تحويل التعهد(سندلأمر) بالدفع لأجل الاستحقاق

1 تحرير سند لأمر من طرف المدين (المشتري)

المصدر: محمد فرحي، آليات التمويل الخارجي لواردات القطاع العمومي رسالة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، فرع التسيير، جامعة الجزائر،2001-2002، ص6.

[1] هاني محمد أمين الإدريسي، المرجع السابق، ص16.

المبحث الثالث: التقنيات البنكية المعتمدة لتمويل التجارة الخارجية

وجدت عدة التقنيات لتمويل التجارة الخارجية والتي من شأنها أن تضمن حقوق المصدرين والمستوردين وكذا تسهيل حركة التبادلات الدولية، وقد أخذت عدة أشكال، منها الأوراق التجارية والتحويلات الدولية، فضلا عن طرق الدفع الالكترونية التي أفرزتها التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأخذت عدة أشكال من التمويل القصير.

المطلب الأول: تمويل قصير الأجل

أولا: التحصيل المستندي

1- مفهوم التحصيل المستندي

يضمن المصدر بأن المستورد لن يحصل على المستندات التي يحتاجها لاستلام السلعة إلا إذا دفع أو قبل الكمبيالة

ويستخدم التحصيل المستندي في مجال التجارة الخارجية في الحالات التالية:

- لدى البائع ثقة في قدرة المشتري واستعداده للسداد.
- استقرار الأحوال السياسية والاقتصادية في بلد المستورد؛
- عدم وجود أية قيود على الاستيراد في بلد المستورد، مثل وجود رقابة على النقد أو ضرورة إستخراج تراخيص استيراد .[1]

2- أطراف عملية التحصيل المستندي

أ- الطرف المنشئ للعملية (المصدر أو البائع أو المحول) :وهو الذي يقوم بإعداد مستندات التحصيل ويسلمها إلى البنك الذي يتعامل معه، مرفقا بها أمر التحصيل.

ب- البنك المحول :وهو الذي يستلم المستندات من البائع ويرسلها إلى البنك الذي سيتولى التحصيل وفقا للتعليمات الصادرة إليه.[2]

[1] منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، ط2، توزيع منشأة المعارف الإسكندرية، 1997، ص5.

[2] مازن عبد العزيز فاعور، الاعتماد المستندي والتجارة الإلكترونية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006،ص21

ج- البنك المحصل : وهو الذي يقوم بتحصيل قيمة المستندات المقدمة إلى المشتري نقدا أو مقابل توقيعه على كمبيالة وفقا للتعليمات الصادرة إليه من البنك المحول.

د- المشتري أو المستورد: وتقدم إليه المستندات للتحصيل أو الكمبيالة لتوقيعها.

3- الطرق المختلفة للتحصيل المستندي

أ- المستندات مقابل الدفع:document contre paiement:

وفي هذه الحالة يستطيع المستورد أو البنك الذي يمثله أن يستلم المستندات لكن مقابل أن يقوم بالتسديد الفعلي نقدا لمبلغ البضاعة.

ب- المستندات مقابل قبول الكمبيالة

يسمح للبنك المحصل بالإفراج عن المستندات إذا قام المشتري- المسحوبة عليه الكمبيالة- بقبولها والتوقيع عليها، وهذه الكمبيالة تكون مسحوبة عادة لمدة تتراوح بين 30 يوما و 180يوما بعد الإطلاع أو في تاريخ معين في المستقبل.[1]

ثانيا: تحويل الفاتورة

1- مفهوم عملية تحويل الفاتورة

هي آلية تقوم بواسطتها مؤسسة متخصصة تكون في غالب الأمر مؤسسة قرض بشراء الديون التي يملكها المصدر على الزبون الأجنبي،إذ تقوم بتحصيل الدين من هذا الأخير بطريقة مضمونة، وبهذا فهي تحل محل المصدر متحملة بذلك أخطار احتمالات عدم التسديد، مقابل حصولها على عمولة تصل إلى 4%من رقم الأعمال المحصل من عملية التصدير هذه.

2- أطراف عملية تحويل الفاتورة

الطرف الأول: هو الطرف الذي تكون في حوزته الفاتورة التي تشتريهاأحد البنوك التجارية التي تتوفر لديها هذه الخدمة المصرفية.[2]

[1] [1] الطاهر لطرش، المرجع السابق ص71.

[2] الطاهر لطرش، المرجع نفسه، ص74.

الطرف الثاني: وهو العميل ويقصد به الطرف المدين للطرف الأول.

الطرف الثالث : وهو المؤسسات المالية المتخصصة التي تتوفر لديها هذه الخدمة والتي يتعهد إليها بهذا النشاط.

المطلب الثاني: التمويل متوسط وطويل الأجل

في بعض الحالات يكون التمويل العاجل لعمليات التجارة الخارجية صعب التحقيق، مما يحتم اللجوء إلى أساليب تمويل متوسطة وطويلة الأجل مناسبة لهذه الصفقات، وهناك العديد من التقنيات التي تستعمل في هذا المجال والهدف منها هو توفير وسائل التمويل الضرورية التي تسمح بتسهيل وتطور التجارة الخارجية، وسوف نحاول التعرف في هذا المطلب على أهم التقنيات المستعملة في التمويل متوسط وطويل الأجل.

أولا: قرض المورد:

يكون عندما يمنح المصدر لصالح زبونه الأجنبي مهلة للتسديد يلجأ إلى البنك للتفاوض حول إمكانية قيام هذا الأخير بمنحه قرضا لتمويل هذه الصادرات، ولذلك يبدو قرض المورد على أنه شراء لديون من طرف البنك على المدى المتوسط.[1]

- **مزايا وعيوب قرض المورد:**

1) المزايا:

– سهولة وسرعة تنفيذ القرض بالنسبة للمصدر.

– استفادة المستورد من المهلة المقدمة.

2)العيوب:

يتحمل المورد خطر عدم الدفع من قبل المستورد بحيث يبقى مدينا للبنك، وبالتالي يستوجب عليه التسديد بدل المشتري.

[1] مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة،2002، ص35.

– يتحمل المورد الجزء غير المضمون، أي خطر عدم القدرة على الوفاء.

ثانيا: قرض المشتري

هو عبارة عن آلية يقوم بموجبها بنك معين أو مجموعة من البنوك لبلد ما، بحيث يستعمله لتسديد مبلغ الصفقة، ويمنح قرض المشتري لفترة تتجاوز 18 شهرا، ويلعب المصدر دور الوسيط في المفاوضات مابين المستورد والبنوك المعنية بغرض إتمام عملية القرض هذه،فكلا الطرفين سيستفيدان من هذا النوع من القروض حيث يستفيد المستورد من تسهيلات مالية نسبيا مع استلامه الآني للبضاعة، كما يستفيد المصدر من تدخل هذه البنوك وذلك بحصوله على التسديد الفوري من طرف المستورد لمبلغ الصفقة.[1]

- **مزايا وعيوب قرض المشتري**

1) المزايا:

– المشتري على دراية بمبلغ البضاعة على قرض المورد.

– يضاعف من حدة المنافسة الدولية.

2) العيوب:

– تحمل المستورد لمخاطر انخفاض العملة الأجنبية.

تحمل تكاليف إضافية وذلك لتأمين القرض الممنوح.

المطلب الثالث: التمويل عن طريق الاعتماد المستندي

بالرغم من أن الاعتماد من أشهر التقنيات المستعملة في عمليات تمويل التجارة الخارجية، نظرا لما يقدمه من ضمانات وتسهيلات للمصدرين والمستوردين على حد السواء، وكذلك اعتماده بشكل واسع في المبادلات التجارية الدولية.

[1] Philippe Guarsuault et Stephan Priami, op-cit, p199.

أولا: الاعتماد المستندي

1- مفهوم الاعتماد المستندي

هو تلك العملية التي يقبل بموجبها بنك المستورد أن يحل محل المستورد في الالتزام بتسديد وارداته لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام الوثائق أو المستندات التي تدل على أن المصدر قام فعلا بإرسال البضاعة المتعامد عليها.[1]

2- أطراف الاعتماد المستندي:

أ- **المستورد:** هو المؤسسة التي تطلب فتح الاعتماد ويكون لها ذلك بموجب عقد بين المستورد والبنك فاتح الاعتماد، يتضمن جميع شروط وبنود الاتفاق المبرم مع المصدر مع تعيين نوع وطبيعة الاعتماد ذاته.

ب- البنك فاتح الاعتماد: وهو بنك المستورد الذي يقدم إليه طلب فتح الاعتماد، وبعد الدراسة والتحليل لوضعية طالب الاعتماد من قبل البنك ذاته يقرر بالموافقة أو العكس،ويبلغ المستفيد مباشرة بهذا الفتح لصالحه، والذي في الغالب عن طريق بنك آخر وهو بنك المراسل أو بنك المصدر.

ج- بنك المراسل: عند تلقي البنك المراسل إشعار بفتح اعتماد لصالح أحد متعامليه يقوم بدوره بتبليغيه للمستفيد سواء بإضافة تأكيده أو دون ذلك.

د- المستفيد: وهو الشخص الطبيعي أو المعنوي المستفيد من الاعتماد المفتوح لصالحه شروط العقد، ويقوم بتقديم المستندات الضرورية والمطابقة للعقد المبرم إلى البنك المراسل فور إتمام العملية (عملية التصدير والشحن).[2]

3- أهمية الاعتماد المستندي

أ- بالنسبة للمشتري (المستورد)

- يستفيد من تسهيلات بنكية مضمونة بالبضاعة والمستندات، إذ أنه لا يقوم عادة بدفع الثمن فور إتمام الشحن، وإنما غالبا عند تسليمه المستندات من البنك.

[1] سميحة القليوبي، الأسس القانونية لعملية البنوك، ط1،مكتبة شمس القاهرة، 2004،1،ص98.

[2] عبد الحق بوعتروس، المرجع السابق، ص96-97.

– يستفيد من خبرة البنوك التي يتعامل معها وتجاربها وعلاقاتها الخارجية، ويحقق وفرا في المال والوقت ضمانا بتدخل المصارف لإتمام الصفقة بينه وبين البائع.

– لا ينتقل لإتمام الصفقة بل يتم ذلك تلقائيا عن طريق الوساطة البنكية، وكذلك الحال بالنسبة للمصدر.

ب– بالنسبة للبائع (المصدر).

– يحمي نفسه من مخاطر سوء الحالة المالية للمستورد وعدم تمكن هذا الأخير من الدفع.

– يكون على ثقة بأن ثمن بضاعته معروف وغير معرض للخسارة في حالة تدهور أسعار الصرف.[1]

– يوسع البائع أن يقبض ثمن البضاعة بعد تسليمها للشحن وقبل أن تصل إلى المشتري وبذلك تتأمن له السيولة النقدية التي قد يحتاجها لتمويل عمليات أخرى.

ج– بالنسبة للبنوك:

– يعمل قدر الإمكان على جلب أكبر قدر من المتعاملين في هذا الميدان لأنه يعتبر صدرا لدخله وأرباحه.[2]

– تستفيد البنوك من عمولة فتح الاعتماد وتنفيذه وبفوائد المبالغ التي تدفعها من تاريخ دفعها إلى البائع إلى غاية تاريخ استيفائها واستردادها من العميل وكذلك باستثمار الدفعة الأولى التي يؤمنها المشتري عند فتح الاعتماد.[3]

ج– بالنسبة للتجارة الخارجية

المساعدة على انتشارها بسهولة خاصة وأن الإعتمادات المستندية تسهل النواحي المالية التي كانت كثيرا ما تعيق انتشار هذه التجارة، فالبنوك تقوم بدور الوسيط الذي يثق به كل من المصدر والمستورد، فتسهل عملية قبض ثمن البضاعة حال شحنها، بينما لا يدفع المستورد الثمن إلا في حالة استلامه الوثائق الخاصة بهذه البضاعة[4]

[1] زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط1، دار وائل للنشر،2000، ص151.

[2] عبد الحق بوعتروس، المرجع السابق، ص88.

[3] أنطوان الناشف،خليل الهندي، العمليات المصرفية والسوق المالية، ط 1،المؤسسة الحديثة للكتاب، 2000، طرابلس، ص91.

[4] زياد رمضان، محفوظ جودة، المرجع السابق،ص151.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تم عرض جملة من التقنيات والأساليب لتمويل العمليات التجارية الدولية سواء في الأجل القصير، التي تهدف إلى إعادة التوازن لخزينة المصدر وبالتالي تحسين وضعيته المالية،أو في الأجل المتوسط أو الطويل الأجل وهي عموما قروض يطلبها المورد من أجل تعبئة ديونه نقدا ولغرض استفادة المستورد من مهلة التسديد.

كما تتناسب عموما الأساليب القصيرة الأجل مع الاستيراد في حين أن استيراد الوسائل والتجهيزات الكبرى الأزمة لتحقيق مشاريع استثمارية ضخمة تتطلب طرق تمويل متوسط وطويل الأجل.

إذن في إطار التعاملات المالية ف التجارة الخارجية، نجد أن المتعاملين الاقتصاديين يبحثون عن تقنيات تحقق الأمان في الدفع وتقلل من المخاطر التي يتعرض لها أطراف العملية التجارية، حيث يختار المصدر الطريقة التي يضمن من خلالها تسديد وتفادي خطر عدم الدفع أما المستورد فهو يبحث عن تأجير التسديد إلى غاية استلام البضاعة.

الفصل الثاني

دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي

"وكالة برج بوعريريج 058"

تمهيد:

تحتل التجارة الخارجية مكانة هامة ضمن القطاعات الاقتصادية، فهي تساهم في الزيادة أو التقليل من الثروة الوطنية، لهذا السبب حظيت بأهمية كبيرة ، ومن أجل حماية المتعاملين الاقتصاديين من مخاطر هذه التجارة حدد لها انسب الطرق لتمويلها، عن طريق العمليات البنكية المتمثلة في التحصيل الحر والتحصيل المستندي والاعتماد المستندي، الذي يستخدمه الأطراف المتعاقدة كضامن للتعاملات القائمة بينهم نتيجة انعدام الثقة بين الأطراف أو كإجراء لتفادي المخاطر الممكنة وكإجراء تتخذه الدولة من أجل معالجة بعض الثغرات التي تنتج عنها عمليات تهريب العملة الصعبة.

ارتأينا في هذا الفصل دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي الذي له إسهامات بنسبة 40% فيتمويل التجارة الخارجية في الجزائر حيث سيتم عرض التقنيات التي يستخدمها بنك الجزائر الخارجي في تمويل التجارة الخارجية،فقسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية وهي:

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الجزائر الخارجي

المبحث الثاني: مساهمة بنك الجزائر الخارجي في تمويل التجارة الخارجية

المبحث الثالث: العمليات المالية الخارجية لبنك الجزائر الخارجي

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الجزائر الخارجي (BEA)

من أكثر البنوك التجارية الجزائرية المشهورة في العالم البنك الخارجي الجزائري الذي يعتبر الرائد من حيث التعاملات مع الخارج خاصة في ميدان الضمانات البنكية، ولذلك أوكلت له الدولة كل الصلاحيات للقيام بمهامه على أحسن وجه، فهو يعتبر بنك من الدرجة الأولى وذو سمعة عالمية كبيرة.[1]

المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الجزائر الخارجي

إن نشأة البنك الخارجي جاءت وليدة مهام يجب تحقيقها في شكل أهداف وفق تعريف عام وشامل للبنك.

أولا: نشأة البنك الخارجي الجزائري

تأسس بنك الجزائر الخارجي في الأول من أكتوبر 1967 بموجب الأمر 67-204 برأسمال قدره 20 مليون دينار وهو يعتبر ثالث وآخر بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات التأميم المصرفي، بحيث يتمتع بالصورة القانونية والمعنوية للقيام ببعض العمليات المالية العادية ذات الصلة بإيداع الأموال للادخار أو لغرض التحويل الخاصة بالدول أو الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين من شركات ومؤسسات عمومية.

وقد تم انجازه على أنقاض خمسة بنوك أجنبية وهي:

- Crédit Lyonnais في 01 أكتوبر 1967م.
- Société Générale في 31 ديسمبر 1967م.
- Barclay Banklimited في 30 أفريل 1968م.
- Crédit Du Nord في 31 ماي 1968م.
- La Banque Industrielle De l'Algérie et de la miditéraneé في 31 ماي 1968م.

حيث أصبح البنك الخارجي الجزائري مؤسسة وطنية عمومية اقتصادية في عام 1988م مختصة في تمويل التجارة الخارجية، بالإضافة إلى القيام بعمليات أخرى منها:

– المشاركة في البنوك الأجنبية؛

[1] www.bea.dz/présentation تم الإطلاع عليه يوم 2018/05/05 على الساعة 16.00

- تعطي ضمانات وتكفل الموردين والمصدرين؛

- عقد التعاملات المصرفية مع البنوك الأجنبية؛

- توفير المعلومات للموردين والمصدرين الجزائريين حول إمكانية البيع والشراء.

ويحتوي البنك الخارجي الجزائري على 100 وكالة في مختلف ولايات الوطن، ويتمثل عموما البنك الخارجي الجزائري في تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع البلدان الأخرى في إطار التخطيط الوطني، والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني

ثانيا: تعريف البنك الخارجي الجزائري

البنك الخارجي الجزائري هو عبارة عن مؤسسة مالية عمومية مختصة في التعاملات المصرفية التقليدية من الأشياء الثمينة والنقود الذهبية إلى الودائع والأسهم والسندات، وهو بنك مختص في التعاملات مع الخارج من تحويلات واستثمارات في القطاعات الأخرى، حيث يتعامل البنك مع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

كما يعتبر بنك الجزائر الخارجي بنك ودائع مملوك للدولة وخاضع للقانون التجاري، فهو يقوم بكل مهام البنوك التجارية وهو وسيلة لسياسة الحكومة للمساهمة في تسهيل تنمية الاتصالات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأجنبية، فهو يسير 35% من التجارة الخارجية للبلد، كما له علاقات مع شبكة مكونة من 1450 مراسل بنكي موزعين عبر 41 بلد.

من بين أهداف البنك الخارجي الجزائري هو ترقية الصادرات من المواد المصنعة وذلك لجميع النشاطات بداية من الصناعات الغذائية والميكانيكية إلى الصناعات البترولية، حيث ارتفع رأس مال البنك سنة 1989م بمليون دينار جزائري، كما عرفت سنة 2005م تحقيق أرباح صافية غير مسبوقة تقدر ب50% وبزيادة تفوق 9%.

وقد عمل البنك منذ تأسيسه في العاصمة، وهو يحتوي على هيئة عمال مكونة من 4140 عامل، وقد بلغ رأسمال البنك 600 مليون دينار سنة 1991م، وفي مارس 1996م فاق 1.6 مليون دينار جزائري نسبة 1993م، النتائج المحققة عزز البنك مكانته لدى الوحدة البنكية العالمية.

المطلب الثاني: أهداف ومهام البنك الخارجي الجزائري

أولا: أهداف بنك الجزائر الخارجي

يسمو البنك الخارجي الجزائري إلى تحقيق أهداف عديدة، نذكر منها:

- تحقيق وتشجيع وتمويل العمليات التجارية مع باقي بلدان العالم؛
- تسهيل تنمية الاصلاحات الاقتصادية بين الجزائر والخارج؛
- تأمين العمليات التجارية مع الخارج ضد الأخطار السياسية والاقتصادية؛
- ضمان التنفيذ الجيد للالتزامات الناتجة بين أسواق الدول والجمعيات المحلية؛
- القيام بخدمات مركزية في التعليم التجاري؛
- وضع وكالات وفروع في الخارج؛
- القيام بجميع العمليات البنكية والمحاسبية الخارجية؛
- المشاركة في نظام تأمين القرض؛
- إعطاء ضمانات للموردين والمصدرين؛
- إعطاء الموافقات للقرض مع البنوك الخارجية الأخرى؛
- في ظل إصلاحات 90-91 يمكن أن يتدخل البنك الخارجي الجزائري في البورصات؛
- منح القروض والإعتمادات على الاستيراد.[1]

ثانيا: مهام بنك الجزائر الخارجي

يقوم البنك الخارجي الجزائري بعدة مهام متمثلة فيما يلي:

- فتح الحسابات للعملاء سواء بالعملة المحلية أو العملة الصعبة؛
- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص؛
- استقبال عمليات الدفع التي تقدم بضمانات أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة؛
- تدعيم مشاريع الإسكان؛

[1] حسب الوثائق المقدمة من الوكالة المستقبلة يوم 18 أفريل 2018 على الساعة 10.00.

- منح الإعتمادات عن الاستيراد؛

- التحويل وبشتى الطرق عمليات التجارة الخارجية؛

- يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى؛

- منح قروض بجميع الأشكال سواء كانت قروض بضمانات أو بدونها وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة؛

- إعطاء ضمانات للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهمتهم في عمليات التصدير وتقديم الدعم لهم؛

- وضع اتفاقات بنشاطات اقراضية لقطاعات أخرى؛

- القيام بجميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب، الخصم، الأوراق المالية، الوصولات، الدفعات، المبالغ المصدرة من طرف الخزينة العامة أو الشركاء العموميين والالتزام عند حلول ميعاد الإستحقاق.[1]

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي ومهام مصالحه.

أولا: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي

سنتطرق إلى الهيكل التنظيمي من خلال الشكل رقم 3-3 في الصفحة التالية:

[1] وثائق مقدمة من الوكالة يوم 25 أفريل 2018 على الساعة 13.30.

شكل رقم (2) الهيكل التنظيمي العام لبنك الجزائر الخارجي[1]

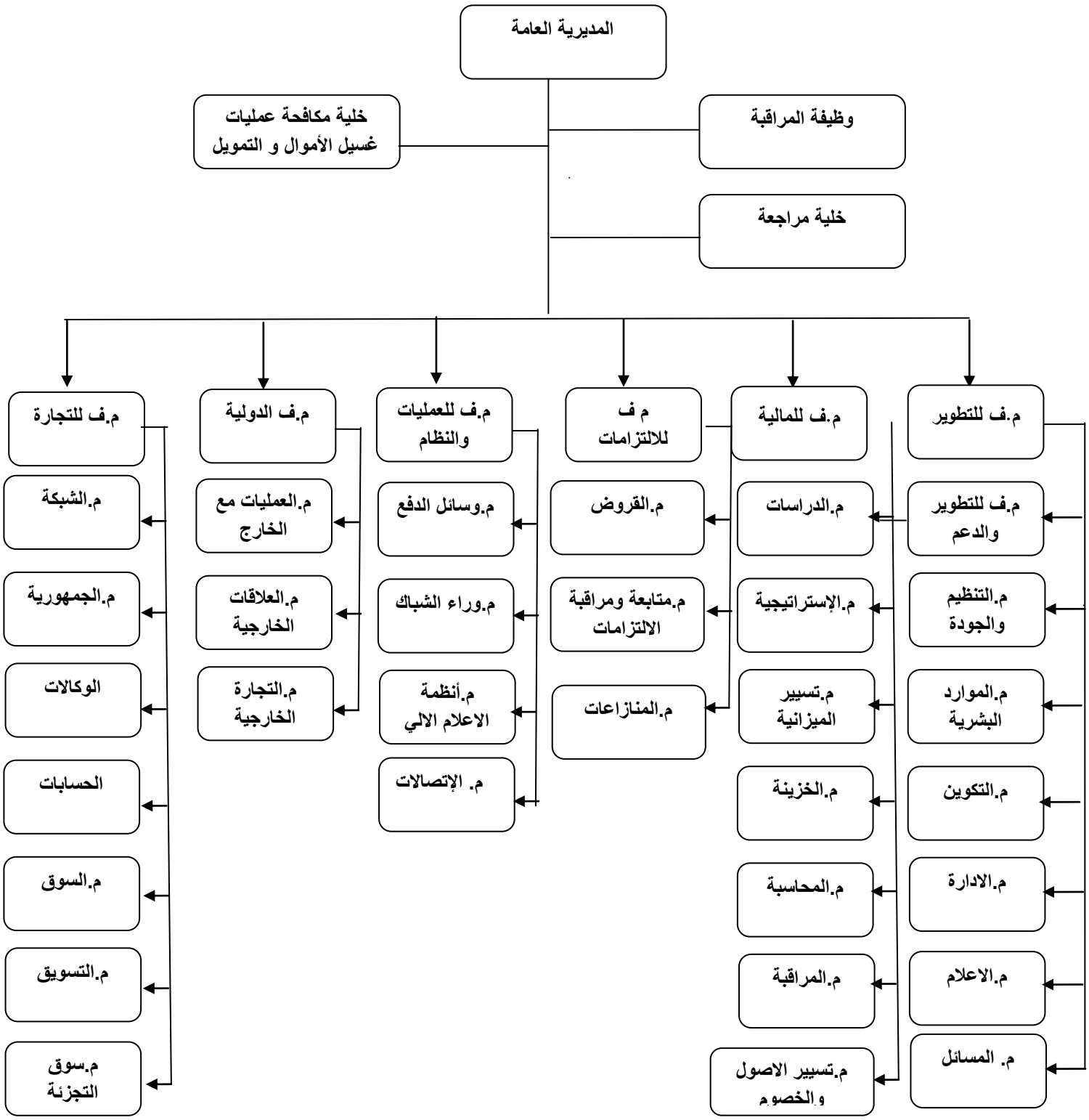

المصدر: البنك الخارجي الجزائري وكالة برج بوعريريج.

[1] www.bea.dz/organigramme.htm. تم الإطلاع عليه يوم 2018/05/05 على الساعة 22.00

التعريف بوكالة BEA لولاية برج بوعريريج

متواجدة في برج بوعريريج، بدأ العمل بها في 01 جانفي 1958، وجاء في أطار إستراتيجية البنك الجزائري الخارجي لتدعيم وتوسيع نشاطاتها البنكية المختلفة عبر الوطن من أجل تلبية وتنمية طلبات تمويل المشاريع ولإتساع حجم النشاطات.[1]

للوكالة عدة أهداف منها:

- تحسين وتطوير أنظمة المعلومات وكذلك الوسائل التقنية؛
- تقدير الوسائل المادية حسب الاحتياجات؛
- إدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير؛
- توظيف أشغال ذو خبرة واختصاص في المهنة؛
- استعمال وسائل إلكترونية وحديثة في مجال المقاصة والتحويل.

الهيكل التنظيمي لوكالة BEA لولاية برج بوعريريج

تتكون وكالة البنك الخارجي الجزائري لولاية برج بوعريريج من عدة مصالح يشرف عليها المدير لضمان السير الحسن لعمل الوكالة.

أ- الهيكل التنظيمي للوكالة:

1- مدير الوكالة.

2- نائب المدير.

3- مصلحة الأمانة والإستخدام.

4- مصلحة التسيير الإداري.

5- مصلحة الزبائن.

[1] وثائق مقدمة خلال التربص من طرف بنك الجزائر الخارجي وكالة برج بوعريريج يوم 30 افريل 2018 على الساعة 9.30.

6- مصلحة الصندوق.

7- مصلحة التجارة الخارجية.

والشكل التالي يلخص ذلك:

الشكل رقم (3): الهيكل التنظيمي لوكالة برج بوعريريج

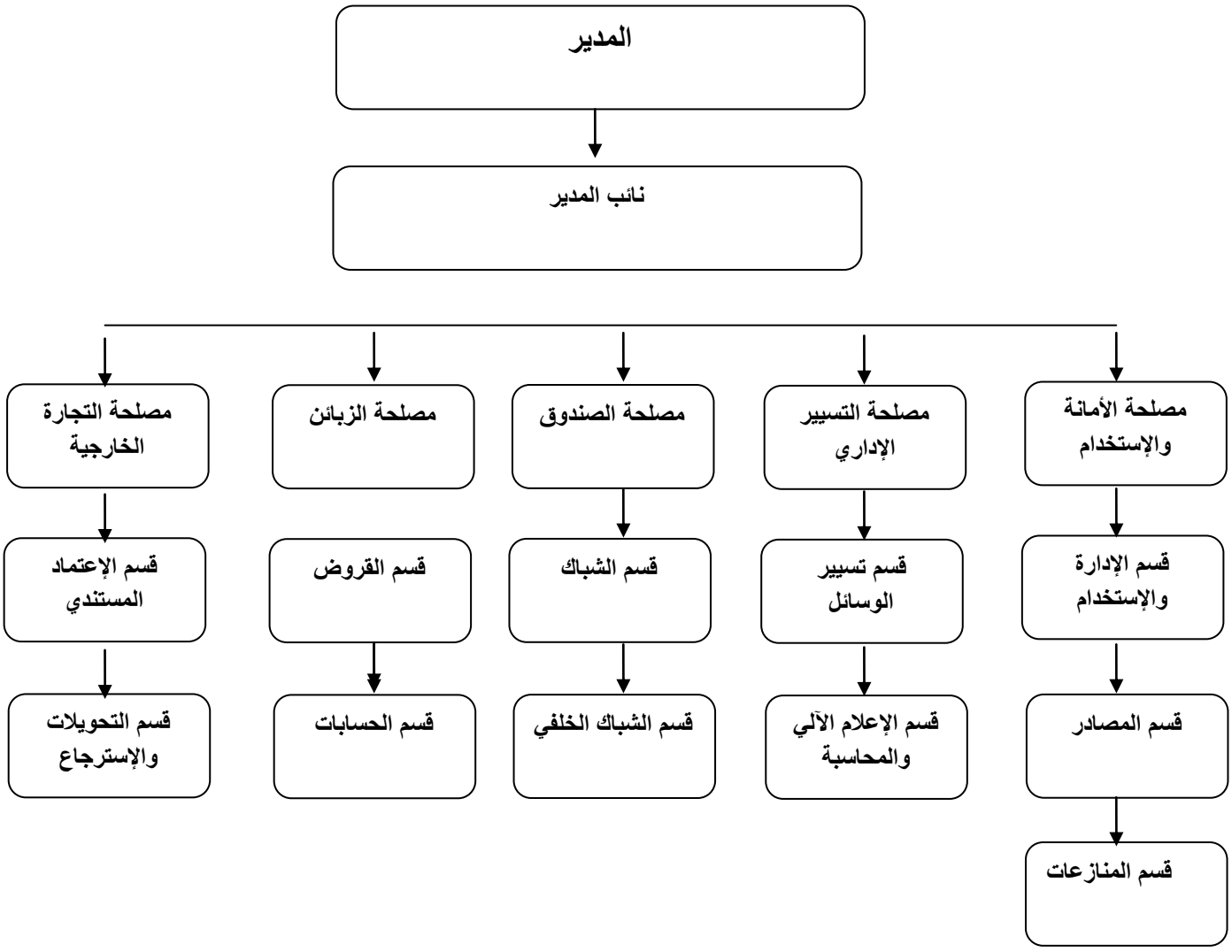

المصدر: البنك الجزائري الخارجي- وكالة برج بوعريريج-.

ب- المهام الموكلة للمدير ونائبه:

❖ **المدير:** تقع تحت مسؤلية المدير المهام التالية:

- ✓ تطوير رأس مال الوكالة؛
- ✓ تنظم وتنمية وفحص نشاطات الوكالة؛
- ✓ تطوير مستوى موظفي الوكالة؛
- ✓ وضع نسب النشاطات الدورية على شكل جداول؛
- ✓ تحقيق أقصى ربح للوكالة؛
- ✓ تحسين نوعية المعالجة للملفات المطروحة.

❖ **نائب المدير:** يقوم بدوره بأعمال مختلفة هي:

- ✓ ربط ومتابعة مخطط العمل التجاري للوكالة؛
- ✓ معالجة الشكاوى المقدمة من طرف الزبائن؛
- ✓ تحقيق فحوصات معمقة على كل الإنتاجيات البنكية؛
- ✓ المشاركة في لجنة السلفيات للوكالة؛
- ✓ توزيع الأهداف ومتابعة القياسية التجارية.[1]

ج- أهم مصالح الوكالة:

❖ **مصلحة الأمانة و الاستخدام:**وتقوم بالمهام التالية:

- ✓ تأمين الدعامة الإدارية للزبون؛
- ✓ تسيير ملفات الزبون والمتعلقة بالقرض؛
- ✓ السهر على تطبيق واحترام أساليب العلاج والدراسة؛

وتنقسم الأمانة و الاستخدام بدورها إلى:

- ✓ **قسم إدارة الاستخدام: وتعمل على:**
- ✓ فتح ملفات الزبائن؛
- ✓ تسير ومراقبة تسريح القروض؛
- ✓ تكوين ملف الزبون وملف السماحية للقرض.
- ✓ معالجة كل التعليمات المرتبطة بتوظيف الزبون؛

[1] مقابلة مع السيد: بوراس أحمد، مدير وكالة برج بوعريرج وكالة- برج بوعريريج- يوم 28 أفريل 2018 على الساعة 14.00.

- ✓ إرسال الملفات؛
- ✓ خلق بطاقات التعبئة؛
- ✓ إعلام مسؤولي الزبائن بتجديد الملفات المسددة خلال 90 يوما قبل الاستحقاق.؛
- ✓ تحضير شهادات الاندماج، التعهد، الضمانات؛ الاتفاقيات؛.....إلخ؛
- ✓ تسديد المساعي الإدارية للأخذ بالضمانات؛
- ✓ تعبأة القروض المتفق عليها؛
- ✓ وضع إحصائيات للأمور المسددة وغير المسددة.
- ✓ **قسم المصادر:**
- ✓ كل مالدى الوكالة من أموال وعقارات التي تسهر دائما على إبقائها وزيادتها.
- ✓ **قسم المنازعات:** ويقوم بدوره بالمهام الآتية:
- ✓ المحافظة على الوثائق القانونية للزبون،
- ✓ تسيير الوثائق القانونية للوكالة؛
- ✓ المحافظة على ملفات الزبائن؛
- ✓ السهر على مراقبة وتسيير كل الجوانب القانونية الخاصة بالوكالة والزبون.

❖ **مصلحة التسيير الإداري:** وتقوم ب:

- ✓ تسيير الوسائل البشرية والمادية للوكالة؛
- ✓ ضمان الارتباط المعلوماتي والمحاسبي للوكالة؛

وتقوم كذلك بالاعتماد على قسمين هما:

- ✓ **قسم تسيير الوسائل:** ويقوم بدوره بالوظائف التالية:
- ✓ السهر على التسيير والمحافظة الجيدة على رأس مال الوكالة؛
- ✓ التسيير الإداري لموظفي الوكالة (غيابات، تأخرات، عطل،....)؛
- ✓ متابعة حسابات الموظفين والحركيات المطبقة للتعديلات؛
- ✓ تقييم احتياجات تكوين العمال؛
- ✓ تكوين الميزانية التقديرية لتكوين الوكالة؛
- ✓ المرور إلى تسجيلات العمال في إطار برنامج التكوين المؤقت؛
- ✓ تتبع تجسيد برنامج التكوين وماتستهلكه الميزانية تبعا لذلك؛

- ✓ العمل على وضع لائحة تقييم سنوية لعملية التكوين تعطى لعمال الوكالة؛
- ✓ التعاون مع المصالح الأخرى في تقييم معلومات عمال الوكالة (ملف التكوين).
- ✓ إدارة حماية كل الوسائل الآلية الموضوعة في خدمة الوكالة؛
- ✓ إدارة المباني والآلات؛
- ✓ إدارة الإقتصاد في الوكالة؛
- ✓ تكوين الميزانية المقدرة في الوكالة؛
- ✓ ضمان تشغيل الإمكانيات وتتابع استهلاكها طبقا لما هو مخطط؛
- ✓ تكوين وضعيات استهلاك دورية للميزانية؛
- ✓ **قسم الإعلام الآلي والمحاسبة:** ويقوم بالوظائف التالية :
- ✓ إدارة التطبيقات على النظام؛
- ✓ إدارة امن الدخول إلى النظام؛
- ✓ فتح وغلق نظام الإعلام الآلي للوكالة؛
- ✓ تحقيق علاج نهاية اليوم؛
- ✓ تحقيق تخزين للأيام المحاسبية؛
- ✓ تدوين مجموعة اللوائح الخاصة باليوم.

❖ **مصلحة الصندوق:** وتهتم هذه المصلحة ب:

- ✓ معالجة عملية الزبائن على المستويين الإداري والمحاسبي؛
- ✓ القيام بالتقارير الدورية والإحصائيات المضبوطة.

وتنقسم هذه المصلحة إلى قسمين رئيسيين وهما كالتالي:

➢ **قسم عمليات الشباك:**

يتكون من شباك رئيسي وشبابيك فرعية للدفع ويشرف على أداء المهام التالية:

- ✓ الإشراف على نوعية استقبال الزبائن؛
- ✓ إدارة وحفظ صكوك الزبائن،
- ✓ مباشرة إيقاف أعمال اليوم؛
- ✓ القيام بتحويل المداخيل بالتعاون مع المصلحة الإدارية للوكالة؛
- ✓ معالجة العمليات النوعية خاصة مع الزبائن؛

- ✓ طلبات وضعيات الزبائن؛
- ✓ التحويلات بالدينار وبالعملة الصعبة؛
- ✓ الاعتمادات، شهادات الشيكات، بيع الشيكات البنكية؛
- ✓ السحب بالدينار بالعملة الصعبة.

➢ **قسم الشباك الخلفي:** ويقوم بالوظائف التالية:

- ✓ إدارة ومتابعة حسابات الخزينة للوكالة؛
- ✓ المحافظة على المفاتيح والصكوك البنكية للخزينة؛
- ✓ تقديم المكالمات؛
- ✓ معالجة وتحقيق التزويد للزبائن؛
- ✓ القيام بالقيام بعمليات التعويض مع الزملاء.

❖ **مصلحة الزبائن :** هي المصلحة المسؤولة عن الزبائن، وتتكون من حوافظ الوكالة موزعة بين مسؤولي الزبائن وهم أول من يتحدث مع الزبون على مستوى الوكالة، ومن بين مهامها:

- ✓ التقرير في كل ماله علاقة بالزبون طبقا لاتجاهات إدارة البنك؛
- ✓ وضع مخطط يتماشى مع تحقيق أهداف تجارية محددة؛
- ✓ إجراء مقابلات دورية مع الزبائن ورفع الجلسات؛
- ✓ إجراء تعليمات في ملفات القروض الخاصة بالزبائن وإعلامهم بذلك؛
- ✓ تقديم النصائح للعملاء؛
- ✓ تحليل الربح للزبون؛
- ✓ تسيير و متابعة القروض الممنوحة.

❖ **مصلحة التجارة الخارجية :** تتكفل هذه المصلحة بمعالجة إصدار واستقبال العمليات مع الخارج وتتكون من :

- ✓ –قسم الاعتماد المستندي؛
- ✓ قسم التحويلات والاسترجاع (Rapatriement) من مهامها:
  - تسيير وسائل الدفع مع الخارج؛
  - تحقيق تحويل وإرجاع الأموال مع الخارج؛
  - إعلام واشتراك بشبكة البنك في إطار اختصاصاتها.

المبحث الثاني: مساهمة بنك الجزائر الخارجي في تمويل التجارة الخارجية

سنوضح في هذا المبحث مدى مساهمة بنك الجزائر الخارجي في تمويل التجارة الخارجية من خلال توضيح للملفات الممولة من طرف البنك خلال الفترة الممتدة من 2016-2018 ودراسة لملف من ملفات التحويل عن طريق أداة من أدوات التمويل(الاعتماد المستندي).

المطلب الاول: الملفات الممولة في الفترة 2016-2018

قام بنك الجزائري الخارجي بمساهمة في تمويل جملة من العمليات وفق الأدوات (الاعتماد المستندي –التحصيل المستندي– التحويل الحر) خلال الفترة الممتدة من 2016إلى 2018 ونظرا لعدم إسهام البنك بالإمداد بتفاصيل العمليات اكتفينا بإبراز العمليات من حيث العدد والموضحة في ما يلي:[1]

1- التمويل عن طريقة الاعتماد المستندي:

-خلال سنة 2016 قام البنك الخارجي بتمويل 191عملية اعتماد مستندي.

- خلال سنة 2017 قام البنك الخارجي بتمويل132عملية اعتماد مستندي.

- خلال 2018 وإلى غاية جوان قام البنك الخارجي بتمويل 38عملية اعتماد مستندي.

2- التمويل عن طريق التحصيل المستندي:

- خلال سنة 2016 قام البنك الخارجي الجزائري بتمويل 889عملية تحصيل مستندي.

- خلال سنة 2017 قام البنك الخارجي الجزائري بتمويل710عملية تحصيل مستندي.

- خلال سنة 2018 قام البنك الخارجي الجزائري إلى غاية شهر جوان بتمويل166عملية تحصيل مستندي.

3- التمويل عن طريق التحويل الحر:

- خلال سنة 2016 قام البنك الخارجي الجزائري بتمويل27 عملية تحويل حر.

- خلال سنة 2017 قام البنك الخارجي الجزائري بتمويل 26عملية تحويل حر.

[1] معلومات مقدمة من الوكالة يوم 28 أفريل 2018 على الساعة 15.00.

- خلال سنة 2018 قام البنك الخارجي الجزائري بتمويل15 عملية تحويل حر.

المنحنى رقم (4): اسهامات البنك الخارجي في تمويل التجارة الخارجية خلال الفترة الممتدة من 2016-2018.

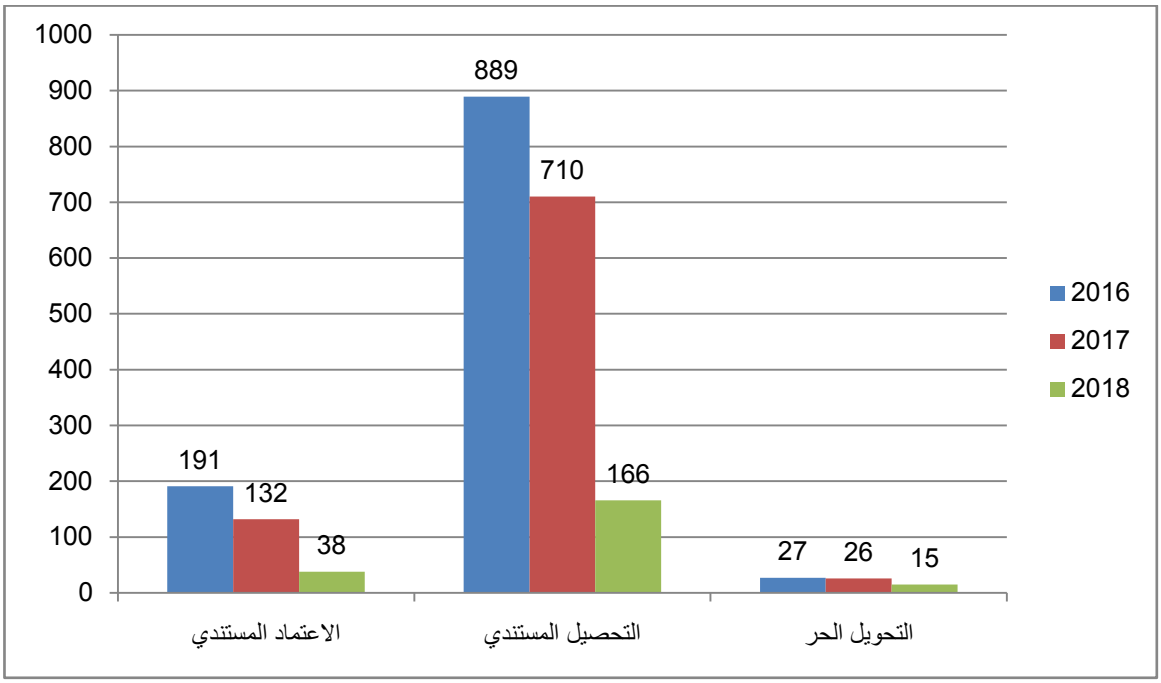

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات من البنك الخارجي الجزائري – وكالة برج بوعريريج-

نلاحظ من خلال المنحنى ان التحصيل المستندي نال الحصة الأكبر من حيث التطبيق بحيث أن تطبيق التحصيل المستندي قائم على الثقة الجزئية وبالتالي نال حصة الأسد، وهذا مايفسر العلاقات المتكررة بين المتعاملين المحليين مع العالم الخارجي،

كما نلاحظ أن أيضا أن الاعتماد المستندي أخذ بالتراجع في السنوات الأخيرة رغم القانون التكميلي الذي جعل من الاعتماد المستندي الوسيلة الوحيدة لتمويل الواردات،

بالإضافة إلى التحويل الحر الذي كانت نسبته ضعيفة نظرا للسياسة المنتهجة في شروط البنك الذي حدد سقف التعامل بمبلغ40000.دج.

المطلب الثاني: دراسة ملف عن طريق الإعتماد المستندي حسب شركة spa condor électroniques

تحظى تقنية الاعتماد المستندي بأهمية كبيرة في تمويل التجارة الخارجية، وزادت أهمية هذه التقنية مؤخرا بعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والذي من شأنه أن يجعل الاعتماد المستندي الوسيلة الوحيدة لتمويل الواردات.

من خلال التربص قدمت لنا عينة من ملف الاعتماد المستندي – حالة استيراد– وسوف نقوم بتحديد كل المراحل التي يمر بها منذ فتحه إلى غاية تسويته[1].

أولا: مرحلة فتح الاعتماد المستندي

إن الاعتماد المستندي يوفر الثقة ويضمن حقوق المتعاملين الاقتصاديين، ولهذا يعتبر التقنية المناسبة لتمويل الصفقات التجارية بين المتعاقدين المتباعدين جغرافيا وتنعدم الثقة بينهما.

حيث ينفذ الاعتماد المستندي على عدة مراحل، أولها فتح الاعتماد المستندي

1- ابرام العقد التجاري:

بعد قيام المستورد بالبحث عن قائمة المصدرين عن طريق التكنولوجيا أو المعارض، يختار أفضل مورد يوفر له أحسن المواصفات اللازمة للسلعة وبالسعر الأنسب، وبعد الاتفاق يبرمان عقدا تجاريا يتضمن كل المواصفات المتعلقة بالسلعة فضلا عن تحديد شروط الدفع.

قام المستورد الجزائري **spacondorelectronics**ومقر شركته المنطقة الصناعية، برج بوعريريج،بعد اتفاق مع المورد **JenexTechnology Ltd**وهذه الشركة واقعة في الصين،تعاقد من أجل استيراد **Kit Smartphone Plume L1**.[2]

وحدود الشروط كالآتي:

سعرالسلعة: 2.127.000.00USD

طريقة الدفع: الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء وتسديد الاعتماد عند الاطلاع.

طريقة نقل السلعة: بحرا من ميناء هونغ كونغ (الصين) إلى ميناء الوصول ببجاية (الجزائر).

المناقلة: تغيير ميناء الشحن غير مسموح.

عقد البيع:FOB.

[1] مقابلة مع السيد: حناشي وليد رئيس قسم التجارة الخارجية يوم 26 افريل 2018 على الساعة 9.00.

[2] انظر الملحق رقم(1).

بلد المنشأ: الصين

تاريخ فتح وتاريخ نهاية صلاحية الاعتماد: 2017/10/30 إلى 2018/01/26.

وهذه الشروط متضمنة في الفاتورة الشكلية التي يحضرها المصدر ويرسلها إلى المستورد، كما تتضمن معلومات أخرى خاصة بالمستورد "اسم المستورد عنوانه".

وكذا المعلومات عن المورد نفسه "اسم المصدر عنوانه اسم البنك رقم الحساب البنكي، فضلا عن البيانات التفصيلية المتعلقة بالسلعة وهذه الفاتورة محررة بتاريخ 2017/12/25تحت رقم **3403010543.**

بعد حصول المستورد **spa condor electronics** على الفاتورة الشكلية يرفقها معه وتقدم إلى وكالة **bea-bba** التابع لبنك الجزائر الخارجي لأجل فتح الاعتماد المستندي.

2- التوطين البنكي

يتقدم المستورد الجزائري بعد عقد الصفقة التجارية مع المصدر الصيني إلى وكالة **bea-bba** للقيام بإجراء التوطين البنكي للعملية الاستيراد ويرفق معه الوثائق التالية:

- طلب التوطين البنكي:

يملأ ويوقع هذا الطلب من طرف المستورد ويقدم لوكالة البنك ويشمل على كافة المعلومات البيانات التي يتضمنها العقد التجاري[1]

- الإلتزامengagement:

تقوم شركة **spa condor electronics** بملأ وثيقة الإلتزام إذ تتعهد أن المنتجات المستوردة تستعملها في دورة الاستغلال المتعلقة بالشركة ولا تستعمل لأغراض البيع على حالها، وتصرح كذلك أن الكميات المستوردة تستغل وفقا للطاقة الإنتاجية أو التوجه للتخزين.[2]

إذ لا بد من أن تتأكد الوكالة قبل فتح ملف التوطين أن الزبون غير مسجل في سجل الممنوعين من الاستيراد المنتجات المستوردة غير مسجلة في قائمة المنتجات الممنوعة ، الزبون يملك سجل تجاري ورقم التعريف

[1] أنظر الملحق (2).
[2] أنظر الملحق رقم(3).

الجبائي ، العمليات تدخل في إطار عملية التوطين، العمليات التجارية الموطنة تدخل في إطار النشاط الذي صدر من أجله السجل التجاري.

توطين الفاتورة الشكلية بواسطة رقم تسلسلي مكون من 18 رقم وثلاث أحرف وهذا مايظهره ختم التوطين البنكي الموضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (5):التوطين البنكي

BANQUE EXTERIEUR D'ALGERIE AGENCEDEBORDJ-BOUARRERIDJ-058							
34	**03**	**01**	**2018**	**4**	**10**	**00031**	**Usd**

المصدر: بنك الجزائر الخارجي معلومات مستسقاة من خلال التربص في الوكالة

34:يمثل رمز الولاية.

03: رمز البنك الخارجي لدى البنك المركزي.

01: رمز الوكالة.

2018: السنة.

4: الفصل من السنة التي تم فيها فتح ملف التوطين.

10:طبيعة العقد.

00031: الرقم التسلسلي لملفات التوطين.

Usd: العملة الرئيسية.

تقوم الوكالة بخصم تكاليف التوطين من حساب الزبون والمقدر ب 1755 دج ويستعمل رقم التوطين البنكي فيما بعد للتصريحات الشهرية المقدمة لبنك الجزائر[1].

[1] أنظر الملحقين رقم (4-5).

3- فتح الاعتماد المستندي:

لفتح الاعتماد يستلزم طلب فتح الاعتماد المستندي **demande d'ouverture de crédit documentaire àl'importation**[1]

ويشمل هذا الطلب على كل المعلومات المتفق عليها في العقد التجار فضلا عن تحديد رقم التعريف الجمركي وكذا المستندات اللازمة وتتمثل في:

- ✓ فاتورة تجارية ومختومة من المصدر: 8صور؛
- ✓ 3/3 سندات الشحن الأصلي؛
- ✓ شهادة المنشأ الأصلي صادرة وموقعة من غرفة التجارة؛

تقوم الوكالة بدراسة طلب فتح الاعتماد من كل جوانبه، وبعد قبول فتح الاعتماد المستندي تسجله تحت رقم **010 ICD 00345 15 099**وتعتبر هذه الأرقام:

058: رقم الوكالة؛

03: رمز البنك الخارجي؛

02: رمز الوكالة الموطنة؛

2018: تمثل السنة بالعملية التجارية؛

00345: رقم تسلسلي لملفات الإعتماد المستندي 2018؛

099: رقم العملة التي تم بها التعامل (usd)

بعد فتح التوطين وملف الاعتماد، تقوم الوكالة بكتابة رسالة MT 700[2] على نظام v8 ونظامSAMتقضي هذه الأخيرة بفتح الاعتماد المستندي، والتي يتم ارسالها إلى مديرية العمليات مع الخارج التابع لبنك الجزائر الخارجي التابع للبنك الخارجي التابع للبنك الخارجي لتقوم هذه الأخيرة بإرسالها إلى البنك الأجنبي في مدة لا تتجاوز 48 ساعة .

[1] أنظر الملحق رقم (6).
[2] أنظر الملحق رقم (7).

ثانيا: مرحلة تبليغ الاعتماد المستندي

بعد نهاية مرحلة فتح الاعتماد المستندي تبدأ مرحلة أخرى تتمثل في التبليغ المصدر بفتح الاعتماد المستندي.

1- تبليغ البنك المرسل:

بإرسال خطاب سويفت **MT700** من مديرية العمليات مع الخارج إلى البنك المرسل ويتضح أنه تم التبليغ هذا البنك بشروط الاعتماد المستندي.

2- تبليغ المستفيد:

بعدما تقوم مصلحة فتح مصلحة فتح الإعتمادات المستندية بتبليغ بيانات وشروط الاعتماد عبر خطاب سويفت إلى البنك المرسل، يقوم هذا الأخير أي بنك المرسل بتبليغ المستفيد بفتح الاعتماد مستندي غير قابل للإلغاء لصالحه تبلغه فيه بكل المعلومات، يقوم البنك بإرسال رسالة سويفت إلى مديرية العمليات مع الخارج التابع لبنك الجزائر الخارجي، إذ يوضح في هذه الرسالة أنه تم تبليغ الاعتماد إلى المستفيد.

ثالثا: مرحلة تنفيذ وتسوية الاعتماد المستندي

تنتهي عملية الاعتماد المستندي بالتسوية، وذلك من خلال حصول المستفيد على قيمة البضاعة المصدرة في المقابل يستلم المشتري البضاعة المستوردة.[1]

1- الدفع للمصدر:

بعد تبليغ المستفيد بخطاب الاعتماد المستندي، تقوم الشركة **Jennex Technoligy Ltd** بتجهيز البضاعة وشحنها وكذا تحضير المستندات المرفقة لها، إذ يمنح للمستفيد مهلة **21** يوم من تاريخ توقيع ربان السفينة على سند الشحن لتقديم المستندات المطلوبة.

وبعد الانتهاء من تجهيز المستندات اللازمة يتقدم المستفيد إلى بنكه **X** لتسليم تلك المستندات، فيقوم البنك بفحصها في مدة **5** أيام مفتوحة من تاريخ الاستلام لمراجعة المستندات والتأكد من مطابقتها لما ورد في الخطاب MT700، ثم يتكفل بدوره بإرسالها إلى وكالة **bea-bba** إذ تقوم هذه الوكالة بفحص المستندات

[1] أنظر الملحق رقم (8).

المرسلة إليها في مهلة 5 أيام مفتوحة ابتداء من تاريخ إستلام لمراجعة المستندات حسب **RUU600** وتتمثل تلك المستندات في:

- ✓ **8** صور من الفاتورة التجارية النهائية الصادرة بتاريخ **2017/12/25**؛
- ✓ مستند الشحن البحري المقدم من طرف شركة**jennex Technology Ltd**؛
- ✓ شهادة المنشأ الأصلية الصادرة بتاريخ **11/01/2018** من قبل الغرفة التجارية بالصين.

وترفق المستندات المؤشر إليها سابقا بلائحة يوضح فيها كل المستندات المرسلة.

بعد إرسال المستندات، يقوم البنك المصدر بإرسال **MT754**إلى مصلحة الإعتمادات المستندات التابعة لمديرية مع الخارج عبر نظام سام يطلب فيها الإشعار بجعل حساب المستفيد لديه دائنا بقيمة الصفقة التجارية.

تقوم مصلحة تنفيذ الاعتمادات المستندية بتحضير وثيقة بالعملة الصعبة وارسالها الى بنك الجزائر لشراء العملة الصعبة، وتتضمن هذه الوثيقة كل العمليات التجارية الى حساب المستفيد.

2- دفع المستورد قيمة الاعتماد واستلامه للبضاعة

ترسل مصلحة تنفيذ الاعتمادات المستندية وثيقة الدفع بالعملة الصعبة إلى الوكالة، وتوضح من خلالها أن البنك الخارجي الجزائري قد التزم بتعهده بالدفع للبنك الأجنبي.[1]

تتكفل الوكالة BEA-BBA بتحضير كشف تفصيلي يتحدد فيه مبلغ الاعتماد وكل العمولات التي تخص حساب شركة **Condor**وذلك في مقابل حصولها على مستندات.[2]

في الأخير تقوم وكالة**BEA-BBA** بمجموعة من الإجراءات لتصفية ملف الاعتماد المستندي.

- توطين جميع نسخ الفاتورة النهائية، وتحتفظ الوكالة بنسختين، الأولى توضع في ملف التوطين والثانية في ملف الاعتماد المستندي.

- تظهير مستند الشحن باسم المستورد إلى الميناء لاستلام البضاعة وبعد جمركة البضاعة والإنتهاء من إجراءات التخليص الجمركي يحصل المستورد على وثيقة **D10**والتي تقدم من مصلحة الجمارك تؤكد استلام

[1] أنظر الملحق رقم (9).
[2] أنظر الملحق رقم (10).

المستورد البضاعة، وبإرسال نسخة من وثيقة D10 إلى وكالة **bea-bba** وعند هذا الحد تكون قد تمت تصفية الملف.[1]

المبحث الثالث: العمليات المالية الخارجية لبنك الجزائر:2016-2018

سنوضح من خلال هذا البحث أهم العمليات الخارجية التي يقوم بها بنك الجزائر الخارجي، وأهم الزبائن الذين تتعامل معهم، بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات للبنك تصنف التدفقات المالية الخاصة ببنك الجزائر الخارجي في المجموعة الأولى خاصة بالتحويلات المالية إلى الخارج، في حين أن المجموعة الثانية تتمثل في تحصيلات الأموال من الخارج، وسيتم مقارنة هذه التدفقات خلال سنتي 2017-2016

المطلب الأول: التحويلات المالية إلى الخارج

التحويلات المالية إلى الخارج تتمثل في تدفقات الأموال من حسابات بنك الجزائر الخارجي إلى الخارج من حسابات الدينار أو من حسابات العملة الصعبة.[2]

الجدول رقم (1): التحويلات المالية لبنك الجزائر الخارجي

التحويلات	2017	2016	الفرق	النسبة%
التحويلات من حساب الدينار	15480.30	13397.89	2082.41	%15.54
التحويلات من حسابات العملة الصعبة	263.12	220.95	42.17	%19.08
المديونيةالخارجية	170.82	129.34	41.48	%32.07
مجموع التحويلات	15914.24	13748.18	2166.06	%15.75

المصدر: معلومات من بنك الجزائرالخارجي

يقدر مجموع التحويلات إلى الخارج ب 15914.24 مليون دولار أمريكي سنة 2017،إذ عرفت هذه التحويلات زيادة تقدر ب15.75 % مقارنة بسنة 2016.

[1] أنظر الملحق رقم (11).
[2] معلومات من الوكالة محل الدراسة.

حيث يبلغ مبلغ تحويلات الأموال نقدا في سنة 2017 (ماعدا المديونية الخارجية) ب 15743.42 مليون دولار، بنسبة 98.92 % من اجمالي المبلغ المحول من حسابات بنك الجزائر الخارجي.

وتتمثل التحويلات من حسابات العملة الصعبة في سنة 2017 مقارنة بنسبة 2016 وفي المقابل تتمثل التحويلات من حساب العملة الصعبة في سنة 2017 نسبة 1.65 % من اجمالي التحويلات، إذ يتضح أن غالبية العمليات الدولية تتم من حسابات العملة المحلية.

كما يظهر جليا من خلال قراءتنا للجدول أعلاه أن نسبة المديونية لبنك الجزائر الخارجي ارتفعت بمقدار 41.48 مليون دولار أي نسبة 32.07 % سنة 2017 مقارنة بسنة 2016.

وتتمثل هيكلة التحويلات حسب طرق الدفع في سنة2017 فيمايلي:

- المبلغ المحول في إطار تقنية الاعتماد المستندي يقدر ب 6229.95 مليون دولار، إذ تمثل هذه التقنية نسبة39.14 % من اجمالي التحويلات لسنة2017؛
- تحويلات الأموال حسب طريقة التحصيل المستندي تقدر ب 1376.67 مليون دولا رتقدر نسبتها بـ 8.65 % من إجمالي التحويلات لسنة 2017؛
- أما مقدار التحويلات في إطار تقنية التحويل الحر تقدر ب 8136.80 مليون دولار، أين تمثل تقنية التحول الحر نسبة51.13 % من إجمالي التحويلات في سنة 2017 والدائرة النسبية الموالية تترجم النسب السابقة.

الشكل رقم (6): تحويلات بنك الجزائر الخارجي حسب طريقة دفع لسنة2017

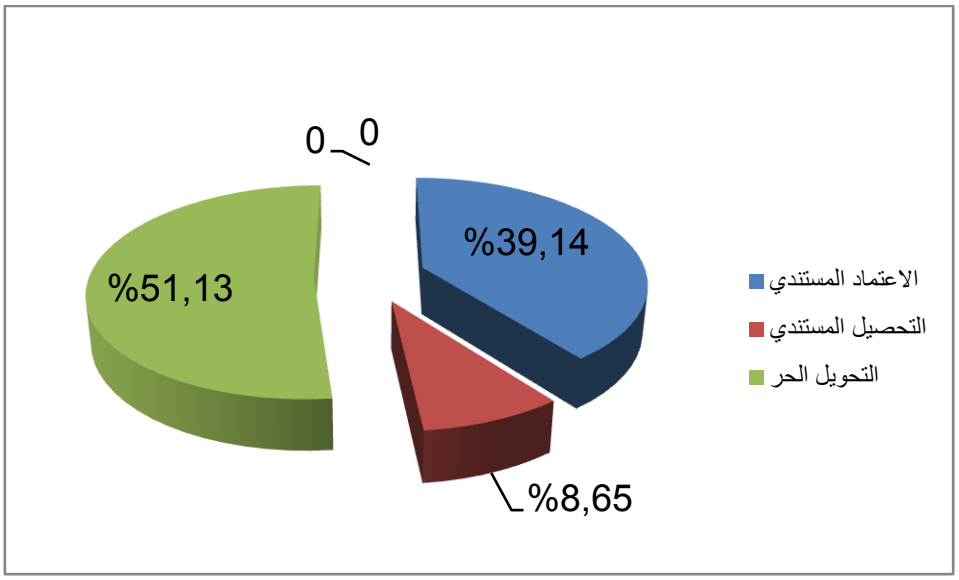

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعطيات المقدمة خلال التربص في بنك الجزائر الخارجي.

1- تحويلات حسب الأهداف الاقتصادية:

إن عمليات الاستيراد تتم وفق الأهداف الاقتصادية عديدة، وذلك حسب الاحتياجات نشاط المؤسسة، وهذا يتبين خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (2): التحويلات المالية لبنك الجزائر الخارجي حسب الأهداف الاقتصادية.

عمليات الاستيراد حسب الأهداف الاقتصادية	2017	2016	الفرق	النسبة%
الاستيراد لغرض التشغيل	9407.22	1776.07	7631.15	%81.12
استيراد الخدمات	5224.10	5478.17	-254.07	%-4.86
الاستيراد لغرض التجهيز	505.06	264.01	241.05	%47.72
الاستيراد لغرض البيع	607.03	691.96	-84.93	%-13.99
المجموع	15743.41	8210.21	7533.2	%47.84

المصدر: معلومات من بنك الجزائر الخارجي -BEA

من خلال الجدول يتضح لنا أن عمليات الاستيراد المحققة لغرض التشغيل والتجهيز شهدت ارتفاع بنسبة 81.12%و47.72%على التوالي، في حين استيراد الخدمات سجل تراجع طفيف يقدر ب5%،وعرفت أيضا عمليات الاستيراد لغرض إعادة بيع المنتجات على حالها انخفاضا يقدر بحوالي 14%.ارتفاع النفقات عل المنتجات المستوردة لغرض التشغيل أو التجهيز، وفي المقابل انخفاض عمليات الاستيراد لغرض إعادة البيع توضح أن زبائن بنك الجزائر الخارجي تستثمر في الإنتاج المحلي أكثر من عرض السلع على حالتها في الأسواق الوطنية لغرض الاستهلاك.

وسنوضح تحويلات بنك الجزائر الخارجي حسب الأهداف الاقتصادية لسنة 2016 في الشكل التالي:

الشكل رقم (7): تحويلات البنك الخارجي حسب الأهداف الإقتصادية لسنة 2016

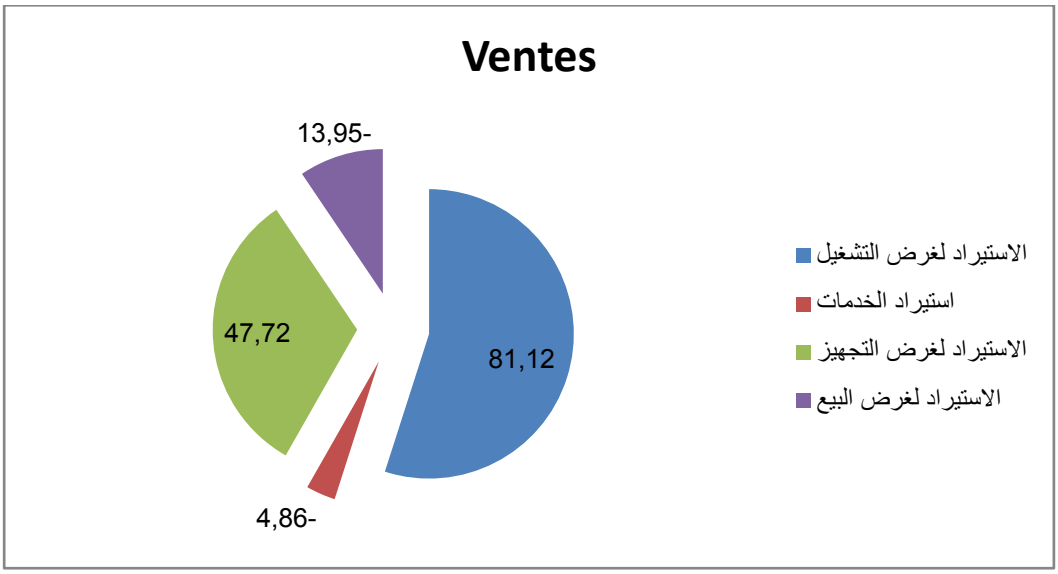

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم(2).

2- توزيع تحويلات بنك الجزائر الخارجي على المناطق الجغرافية لسنة 2017

تحويلات البنك الخارجي الجزائري من الأموال تتوزع على أغلب دول العالم، ولكن بنسب متفاوتة وهذا ما سنوضحه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3):التوزيع الجغرافي لتحويلات بنك الخارجي الجزائري لسنة 2017

المنطقة الجغرافية	المبلغ (مليون دولار)	النسبة%
أوروبا	8877.38	%55.78
أمريكا الشمالية	4856.04	%30.51
آسيا	1438.83	%9.04
الدول العربية (ماعدا دولUMA)	641.36	%4.03
دول UMA	39.15	%0.25
إفريقيا (ماعدا دول UMA)	37.10	%0.23
أمريكا اللاتينية	0.41	%0.00
باقي الدول	23.94	%0.15
المجوع	15914.24	%100.00

المصدر: Rapport d'activité de BEA- Exercice 2017

تعتبر الدول الأوروبية من أكبر الدول الدائنة من حسابات بنك الجزائر الخارجي بمبلغ 8877.35 مليون دولار، وذلك بنسبة 55.78% من إجمالي التحويلات لسنة 2017 بالاعتبار أن اوروبا المورد الأول للمستوردين الجزائريين في حين حصلت أمريكا الشمالية سنة 2017 على مبلغ4856.04 مليون دولار من حسابات زبائن البنك الخارجي الجزائري أي بنسبة 30.51% من إجمالي تحويلات البنك لهذه السنة، وبنسبة13.70%من إجمالي التحويلات الموزعة على باقي الدول الأخرى كما تظهر في الجدول أعلاه.

ويبلغ نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من مجموع التحويلات لسنة 2017 مقدار مليون دولار، أي نسبة30.22%وقد قدرت نسبة تحصيل إيطاليا وفرنسا وألمانيا وإجمالي تحويلات بنك الجزائر الخارجي ب16.87%،8.35% على التوالي.

المطلب الثاني: التحصيلات المالية من الخارج

تتمثل التحصيلات في تدفقات الأموال من الخارج إلى حسابات بنك الجزائر الخارجي التحصيلات في ثلاث مجموعات أساسية، وهذا ما سنوضحه في الجدول أدناه.

الجدول رقم (4): تطور التحصيلات المالية لبنك الجزائر الخارجي

التحصيلات	2017	2016	الفرق	النسبة%
التحصيلات على المحروقات	66927.12	51203.00	15724.12	%30.71
التحصيلات على القطاعات (خارج المحروقات)	1726.96	3591.84	-1864.88	%-51.92
التحصيلات على حسابات العملة الصعبة	773.19	768.91	4.28	%0.56
المجموع	69427.27	55563.75	13863.52	%24.95

المصدر: احصائيات مقدمة من خلال التربص – مركز الإعلام الآلي- مديرية العمليات مع الخارج- BEA.

من خلال الجدول يتضح أن المبلغ المحصل سنة 2017 شهد زيادة تقدرب 13863.52مليون دولار أي بنسبة24.95%مقارنة بالسنة 2016 وترجع أساس هذه العملية إلى ارتفاع التحصيلات من قطاع المحروقات.

ماعداالتحصيلات خارج المحروقات التي تشهد سنة 2017 تراجع بنسبة 51.92%مقارنة بالسنة 2016 فإن تدفقات الأموال المحصلة من قطاع المحروقات عرفت ارتفاع بقيمة15742.12 مليون دولار في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 (أي بنسبة زيادة 30.71%).

والتحصيلات المسجلة في حسابات العملة الصعبة شهدت ارتفاعا طفيفا بنسبة 0.56%.

وفيما يلي سنقدم تحصيلات البنك الخارجي على المناطق الجغرافية:

الجدول رقم (5): التوزيع الجغرافي لتحصيلات بنك الجزائر الخارجي لسنة2017

المنطقة الجغرافية	المبلغ (مليون دولار)	النسبة%
أوروبا	40119.50	%57.79
أمريكا الشمالية	19601.69	%28.23
آسيا ماعدا الدول العربية	4603.87	%6.63
أمريكا اللاتينية	2729.38	%3.93
دول UMA	1520.18	%2.19
الدول العربية (ماعدا دول UMA)	636.57	%0.92
إفريقيا ماعدا دول UMA(ومصر)	90.46	%0.13
باقي الدول	126.6	%0.18
المجموع	**69428.25**	**%100.00**

المصدر:Rapport d'activité de BEA-Exercice 2017

يتضح من خلال الجدول أن منطقة أوروبا بالإجمال أكبر زبون للجزائر خاصة في مجال الجزائر بالتحديد في مجال المحروقات، إذ بلغت تحويلاتها كتحصيلات في حسابات زبائن بنك الجزائر الخارجي ب 40199.50مليون دولار أي ما يعادل نسبة 57.79%من إجمالي تحصيلات البنك لسنة 2017 ، تليها أمريكا الشمالية التي جعلت حسابات زبائن بنك الجزائر الخارجي دائنه بمبلغ 19601.69 مليون دولار.

إذ سجلت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر نسبة من مبلغ تحصيلات قطاع المحروقات سنة 2017 والتي قدرت ب 21% بينما تبقى إيطاليا واسبانيا وفرنسا من إبراز زبائن الجزائر في أوربا وقدرت تحصيلات زبائن البنك الجزائري الخارجي ب11324.55مليون دولار و5578.19مليون دولار على الترتيب.

من أهم زبائن الجزائر في القارة الأسيوية الهند والصين إذ قدرت تحويلاتها إلى حسابات بنك الجزائر الخارجي ب2408.79مليون دولار و1381.95مليون دولار على الترتيب .

كما تمثل المغرب مبلغ 860.79 مليون دولار من إجمالي تحصيلات سنة 2017 بينما قدر مبلغ التحصيل من تونس ب 659.57 مليون دولار أمريكي، إذ تعتبر المغرب وتونس من أبرز المتعاملين مع الجزائر ضمن دول Uma.

فيما يلي سنترجم الجدول أعلاه في دائرة إحصائية والتي توضح توزيع التحصيلات على المناطق في سنة 2017 .

الشكل رقم(8):التوزيع الجغرافي لتحصيلات البنك.

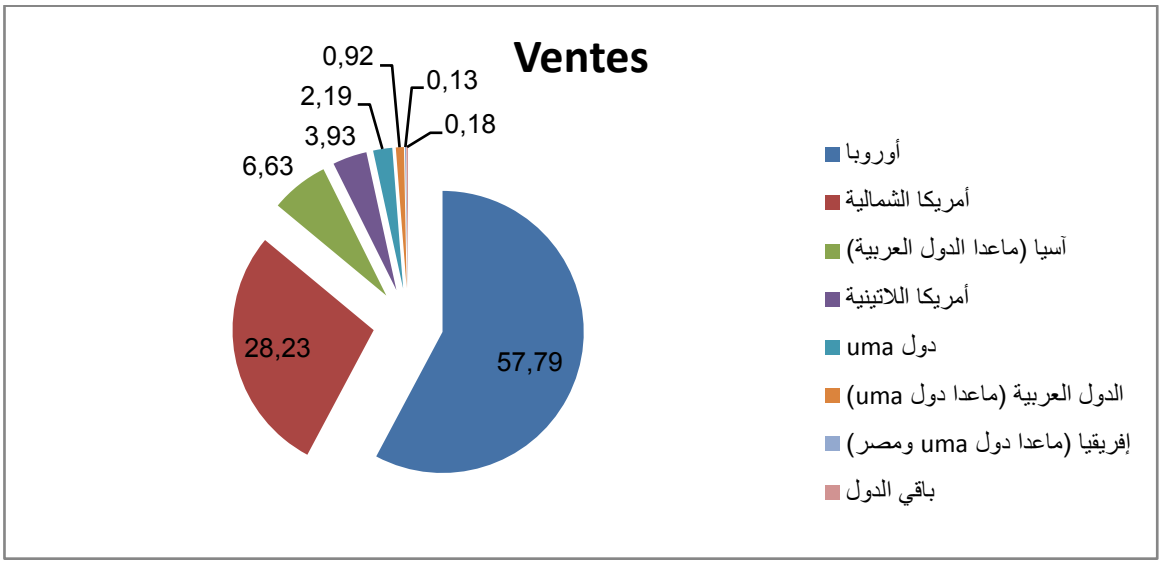

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول(05)

خلاصة:

تختلف الوسائل التي تستخدمها البنوك في تمويل التجارة الخارجية و يرجع ذلك بحكم الثقة بين المتعاملين والأبعاد الجغرافية كما يعتبر الاعتماد المستندي الوسيلة التي تضمن حقوق المتعاملين، بحيث لا يدفع المستورد ثمن البضاعة إلا بعد استلامه للمستندات المطابقة لشروط الاعتماد، وفي المقابل المصدر لا يرسل البضاعة إلا بعد أن يدفع له مبلغ العملية التجارية.

كما انه لا يعتمد الزبائن في بنك الجزائر الخارجي كثيرا على الاعتماد المستندي في تمويل وارداتهم أين يمولون معظم عملياتهم التجارية عن طريق التحويل الحر والتحصيل المستندي.

من خلال دراستنا لبنك الجزائر الخارجي تمكنا من إبراز الميزات التي يتصف بها البنك والتي تجعل منه الدعامة الأساسية لتمويل التجارة الخارجية غير أن ارتكاز صادرات الجزائر كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بالمحروقات دون البدائل الأخرى عطل من امكانية ابراز القوة الحقيقية للبنك حيث أن ارتكاز الاقتصاد على بدائل محدودة يعتبر تهديد من شأنه أن يعرقل تطور الاقتصاد.

الخاتمـــــة

يعتبر ميدان تمويل التجارة الخارجية من الميادين الأكثر إثارة للدراسة والتحليل الاقتصادي في الألفية الثالثة نتيجة التطورات والتغيرات المستمرة والمتلاحقة التي يعرفها النظام الاقتصادي العالمي من عشرية لأخرى، ولتقوم التجارة الخارجية بدورها التاريخي كمحرك للنمو والتنمية لابد من توافر بيئة اقتصادية عالمية مناسبة، ونظام تجاري عالمي مساند لعملية التنمية وتحسين شروط التبادل الدولي، ومن المسلم به حاليا إدراك العلاقة العضوية بين تحرير الاقتصاد والتجارة من جهة، والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

لقد أصبحت الآن تقنيات تمويل التجارة الخارجية تعتمد على نظام الدفع المباشر، أي تكفل البنك بعملية دفع العملة الصعبة لقاء ما يعادلها بالدينار وهذا ما أدى إلى تخفيض الضغط على السوق الموازية، وكذا تسهيل عملية الاستيراد بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين ورقابة أحسن من طرف البنك المركزي لعمليات التجارة الخارجية.

كما تلعب البنوك والمؤسسات المالية دورا هاما في تمويل التجارة الخارجية، كما أنها تتفاعل مع القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني، حيث عرف الاقتصاد العالمي تغيرات عديدة مست مختلف المجالات، وامتد ذلك إلى الجهاز المصرفي الذي يعتبر المصدر الأساسي في مختلف المعاملات التجارية.

وتعتبر البنوك المحرك الرئيسي لتمويل التجارة الخارجية، حيث تزداد الحاجة إليها نظرا لما تقدمه من تسهيلات، ضمانات، قبول الودائع، إضافة إلى كل تقنيات التمويل الموجهة لصالح زبائنها، فلكل تقنية خصائصها وميزاتها، ويكمن الاختلاف بينها من حيث السرعة، التكاليف والممارسة، فعلى كل زبون اختيار الوسيلة الأنسب لتسوية صفقاته التجارية.

نتائج الدراسة:

ومن خلال ما سبق ذكره توصلنا إلى مجموعة من النتائج الموضحة في النقاط التالية:

- تتشابك وتتصل الدول بعضها مع البعض الآخر تجاريا، وهذا بفعل الأطراف المساهمة في عمليات التجارة الخارجية من مستورد، مصدر، بنك، ناقل؛
- تلعب البنوك الدور الأساسي في تمويل التجارة كما أنها تخلق جو من الثقة والضمان لدى المتعاملين الاقتصاديين، فهي تعتبر القلب النابض في تمويل التجارة الخارجية؛
- تعدد تقنيات تمويل التجارة الخارجية، من قصيرة، متوسطة وطويل الأجل، وعلى المتعامل اختيار الطريقة المثلى للتمويل التي تناسب شروطه التجارية؛

- حتى تكون عمليات التجارة الخارجية في غنى عن المخاطر المحتملة وغير المتوقعة التي تتعرض لها أثناء مراحل سيرها، لابد من إرفاقها بالوثائق اللازمة والضرورية؛
- اختيار وسيلة الدفع بدقة وعناية لتجنب تحمل تكاليف أكبر، وحتى تضمن للمصدر وصول المبلغ المحدد في الوقت المفروض؛
- الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي تقنية من تقنيات الدفع والتمويل في التجارة الخارجية من أجل إتمام الصفقات التجارية، كما يستوجب الحصول على وثائق باعتبارها الضمان لحقوق المتعامل الاقتصادي من عدة مخاطر؛
- لتنظيم التمويل للتجارة الخارجية والتحكم في الأخطار وضعت الضمانات البنكية لتوفير مطلب الائتمان لتقليص التباعد الجغرافي والقانوني بين المتعاملين الاقتصاديين.

نتائج اختبار الفرضيات:

لقد وضعنا في بداية الدراسة ثلاث فرضيات، وأدت معالجة البحث إلى النتائج التالية:

- **بخصوص الفرضية الأولى:** تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز التي تعتمد عليها الدول في الاقتصاد، فتظهر صحتها من كون أن التجارة الخارجية أداة لتحقيق النمو والازدهار في الدول وبالتالي الارتقاء بمستوى اقتصادها؛
- **بخصوص الفرضية الثانية:** للبنوك دور جوهري في تمويل التجارة الخارجية، فتظهر صحتها من كون أن البنوك الأداة الناجعة في تمويل التجارة الخارجية من خلال تقديمها لمختلف القروض؛
- **بخصوص الفرضية الثالثة:** يعتمد بنك الجزائر الخارجي على الاعتماد المستندي للتمويل كأداة فاعلة في تمويل ودفع المعاملات التجارية الدولية، فتظهر صحتها من خلال الإحصائيات التي أثبتت أن البنك يعتمد وبنسبة كبيرة على الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية.

الاقتراحات والتوصيات:

على ضوء دراستنا لهذا الموضوع ونتائجها،توصلنا إلى مجموعة من الاقتراحات والتوصيات والتي تتمثل في:

- إعادة هيكلة الجهاز المصرفي للسيطرة الكاملة في تسيير تمويل التجارة الخارجية؛
- إدخال النظم الحديثة في إدارة البنوك في تنويع التكوين حسب الاختصاصات؛
- الاعتماد على مختلف التقنيات المتوفرة في تمويل التجارة الخارجية؛

- إنشاء نظام فعال للتأمين على الودائع والتحكم في المقاصة الالكترونية لتسهيل عملية التجارة الخارجية.

آفاق الدراسة:

نقترح مواضيع متممة لهذه الدراسة من خلال الإشكاليات التالية:

- تأثير سعر الصرف على عمليات التجارة الخارجية؛
- المعاملات البنكية في البنوك التجارية الإسلامية؛
- الاعتماد المستندي أداة مصرفية وقرض.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- قائمة الكتب

أولا: باللغة العربية:

1. أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر، الأردن، 1994.
2. إسماعيل محمد هاشم،النقود والبنوك، ط1،المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر،2005.
3. أنطوان الناشف،خليل الهندي ، العمليات المصرفية والسوق المالية، ط 1، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2000.
4. بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000.
5. جمال برهان الدين " السندات التجارية في القانون التجاري ديوان المطبوعات الجامعية،2000.
6. جميل الزيدانين السعودي، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999.
7. حسن النجفي، دراسات مالية ومصرفية، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
8. حسين عطا غنيم، دراسات في التمويل، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 1999.
9. خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
10. زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر،ط1، 2000.
11. زياد رمضان،إدارة البنوك، ط3،وائل للنشر، عمان، 2006.
12. سريحة القيلوبي، الأسس القانونية لعملية البنوك، ط1،مكتبة شمس القاهرة، 2004.
13. سمير جميل حسين الفتلاوي، العقود التجارية الجزائرية،ط 1، ديوان المطبوعات الجزائرية، بن عكنون، الجزائر، 2000.
14. شاكر قزويني، محاضرات في الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر،2000.
15. صلاح الدين السياسي، إدارة الأموال وخدمات المصارف، دار الرسام، الإسكندرية، 1998.
16. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر،2003.
17. عبد المطلب عبد المجيد، النظرية الإقتصادية وتحليل جزئي وكلي للمبادئ،ط 1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية،مصر،2003.
18. عبد النعيم مبارك، مبادئ علم الإقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997.

19. عوض بدير الحداد، تسويق الخدمات المصرفية، ط1، البيان للطباعة والنشر، القاهرة،1999 .
20. فريدةيعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر،2003.
21. فلاح حسين الحسني، إدارة البنوك مدخل كيفي واستراتيجي معاصر، الطبعة الأولى، 2000.
22. مازن عبد العزيز فاعور، الإعتماد المستندي والتجارة الإلكترونية، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006.
23. محمد أحسن الحضري، البنوك الإسلامية، إيزاك للنشروالتوزيع، مصر، الطبعة،1999.
24. محمد توفيق سعودي،الوظائف غير التقليدية للبنك التجاري،ط 1، دارالأمين للنشر، القاهرة، 2002.
25. محمد سعيد أنور سلطان،إدارة البنوك،ط1، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية،2005.
26. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصاريف،ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،2002.
27. محمود الكيلاني، (الموسوعة التجارية والمصرفية) عمليات البنوك، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
28. مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر،القاهرة،2002.
29. منير إبراهيمهندي،"الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل،ط 2،توزيع منشأة المعارف الإسكندرية،1997.
30. نادية فوضيل، الأوراق التجارية في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
31. هاني محمد أمين الإدريسي، الوجيز في الأوراق التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة،2003.

ثانيا: الكتب باللغة الأجنبية:

1. Ammour Ben Halima, Lesysteme bancaire Algerien , Edition Dahlab, Alger, 1999.
2. Banque de France service de l'information-swift réseau de télétransmission interbancaire international,note n°61,mars1984.
3. Chambre de commerce international, Règles uniformes de la CCI relatives aux encaissement, rèvision de 1995, en vigueur à partir du 1er Janvier 1996, Les publication de la CCI, Paris, 2000.

4. Farouk Bouyacoub, L’entreprise et le financement bancaire, casbah , 2000.
5. Maury G et MOLL C, « Economie et Organisation de l’Entreprise », paris, 1900.
6. MonodeDedier, technique et moyen du paiement Internationaux, Paris , 1999.
7. Philippe Guarsuault et stephanepriami :les opération Bancaires à l’internationale banque, paris ,1999.
8. Yves Simo,Techniques Financières Internationales, 5em èdition, 1993.

ثالثا: قائمة المذكرات والأطروحات:

1. رايس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في ظل نظام اقتصادي لاربوي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007-2008
2. بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011-2012
3. بوشوشة محمد: مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسة ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006-2007.
4. علوي صورية "تقنيات التمويل والتسوية في التجارة الخارجية" مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية، جامعة المدية، دفعة 2006.
5. مسعود عبد المجيد، البنوك التجارية والبنوك الإسلامية ودورها في التنمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم اقتصادية،جامعة الجزائر3، 2013-2014.

رابعا:المقابلات االشخصية:

1. مقابلة مع السيد:بوراس أحمد مدير بنك الجزائر الخارجي لوكالة برج بوعريريج.
2. مقابلة مع السيد: حناشي كمال رئيس مصلحة المحاسبة (مجمع كوندور).

خامسا: المواقع الإلكترونية:

1. www.bea.dz/organigrame

الملخص:

الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو إبراز الدور الذي تقوم به البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية، والتطرق إلى أهم تقنيات تمويل التجارة الخارجية التي تستعملها البنوك التجارية بهدف تسهيل وتنشيط حركة التبادل الدولي بالنسبة لعمليات الاستيراد والتصدير.

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع استخلصنا أن البنوك التجارية تلعب الدور الأساسي في تمويل التجارة الخارجية كما أنها تخلق جو من الثقة والضمان لدى المتعاملين الإقتصاديين وأنه يوجد العديد من الوسائل والتقنيات لتمويل التجارة الخارجية .

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، تقنيات التمويل، البنوك التجارية.

ABSRACT :

. The main objective of this study is to highlight the role played by commercial banks in financing foreign trade and to address the most important foreign trade financing techniques used by commercial banks to facilitate and stimulate the international exchange movement for import and export operations.

In our study, we concluded that commercial banks play a major role in the financing of foreign trade and create an atmosphere of trust and confidence among economic operators and that there are many means and techniques to finance foreign trade.

Keywords: foreign trade, finance techniques, commercial banks.